الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة البليدة 2 لونيسي علي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دروس حول:

الإصلاح السياسي في المنطقة العربية

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم السياسية

السنة الثالثة: تنظيم سياسي و اداري

السداسي الخامس

من اعداد:

د. بعوني حميدة

السنة الدراسية

2024/2023

مقدمة

يعد موضوع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية من المواضيع الهامة، التي أخذت حيّزا هاما من نقاشات وأبحاث عدد من الباحثين و المفكرين، وهذا نظرا لإرتباط الموضوع بمواضيع أخرى منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي إلى جانب الثقافي، فهذه المطبوعة تعد محاولة بحثية يتم من خلالها الوقوف عند موضوع الإصلاح السياسي في منطقة نعتبر جزءا منها، كما تتجلى أهميتها أيضا باعتبارها موجهة لطلبة العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي و اداري، فهذه الفئة من الطلبة بحاجة للإطلاع و فهم قضايا الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، مما يمكنها من تقديم تحليل نقدي يساهم في إعطاء واقتراح البدائل التي تكفل اصلاحا حقيقيا.

وفيما يخص محاور المقياس فتتمثل في النقاط التالية:

المحور الأوّل: عبارة عن اطار مفاهيمي ونظري لموضوع الإصلاح السياسي.

المحور الثاني: اطار تاريخي للإصلاح السياسي في المنطقة العربية يتم التطرق من خلاله لموجات الإصلاح في المنطقة.

المحور الثالث: المبادرات الدولية الخارجية يتم التركيز فيها بداية بالمبادرات الأمريكية نظرا لأهميتها و تداعياتها على المنطقة، ثم المبادرات الأوروبية.

المحور الرابع: مبادرات المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية.

المحور الخامس: الإصلاح من الداخل، المبادرات الحكومية للإصلاح، مبادرات جامعة الدول العربية، والمبادرات غير الحكومية المجتمع المدني العربي.

المحـــور الســـادس: نمـــاذج حكوميـــة للإصـــلاح فـــي المنطقـــة العربيـــة، النمـــوذج الجزائري و المصري.

المحور السابع: تحديات الإصلاح السياسي في ظل تداعيات الربيع العربي.

الإصلاح السياسي في المنطقة العربية

لا يمكن البحث في موضوع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية دون تحديد الإطار المفاهيمي والنظري لهذا الموضوع والذي من خلاله يتحدد المعنى الحقيقي لهذا المصطلح، كما أن الإطار النظري يمكننا من تحديد المداخل الأساسية التي تساعد في عملية التحليل والتفسير، لذلك بداية سيتم تحديد مصطلح الإصلاح السياسي، ثم بعدها البحث في أهم المقاربات أو المداخل التي تساعد على فهم حقيقة الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.

- تعريف الإصلاح و الإصلاح السياسي

قبل تقديم تعريف للإصلاح السياسي لابد من تحديد معنى الإصلاح من الناحية اللغوية والبداية تكون مع اللغة العربية ثم الإنتقال إلى اللغة اللاتينية.

- الإصلاح في اللغة العربية:

أخذ من الصلح، مصلح ويصلح صلاحا وصولحا الإصلاح نقضيه الفساد ونقول قام بإصلاح الشيء بعد فساده أقامه[1].

أما التعريف الذي ورد في موسوعة علم السياسية للدكتور ناظم عبد الواحد الجاسور، فقد عرف الاصلاح من الناحية اللغوية بكونه يشير إلى الرتق وسند ما هو موجود بالفعل قصد تعميمه، كما اعتبر أيضا إجراء يلجأ إليه لتلافي نواحي النقص أو الخطأ[2].

كما عرف المعجم السياسي الإصلاح بأنه:« التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية التي تقوم بها القيادة السياسية سواء من

1 – سليماني مباركة، السياسة الأمريكية الأوروبية تجاه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، الجزائر والمملكة المغربية نموذجا، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، عدد 12، جوان 2019، ص 176

2 – ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2009، ص62.

الناحيــة الاجتماعيــة أو الاقتصــادية أو السياســية أو الثقافيــة، ضــمن خطــة خماســية (خمس سنوات) أو عشرية أو حسب الظروف التي يتطلبها الاصلاح»[1].

الإصلاح في اللغة الأجنبية:

فــي اللغــة الإنجليزيــة يشــير الإصــلاح إلــى reform والمقصــود بــه التعــديل والوصول لوضع أفضل من خلال تعديل الأخطاء أو إعادة البناء[2].

أمــا فــي اللغــة الفرنســية: نجــد كلمــة Réforme التــي تتشــكل مــن لا زمــة "Re" والتــي تعنــي الإعــادة ولفــظ Forme والــذي يــراد بــه الشــكل أو الصــيغة وهنــا يصبح المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.

إذا قمنــا بمقارنــة بــين اللغــة العربيــة والأجنبيــة نجــد أن معنــى الإصــلاح فــي اللغــة العربيــة يــرتبط بمســألة وقــوع فســاد فــي الشــيء، وعليــه فــإن الإصــلاح هنــا يكــون مــن خــلال الرجــوع أو العــودة إلــى الحالــة التــي كــان عنهــا قبــل وقــوع الفســاد فيــه، لكــن لــو نرجــع إلــى اللغــة الأجنبيــة واللفــظ الــذي مــن المفــروض يســتعمل بهــذا المعنــى لــيس Forme /Réforme وإنمــا Repair، Réparer وهــذا هــو معنــى الإصــلاح فــي اللغة العربية إعادة الشيء إلى وضعه السابق[3].

---

1 – شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008–2013**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2014/2013، ص 17.

2 – سليماني مباركة، مرجع سابق، ص 176.

3 – مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 09، جوان 2013، ص 236.

- تعريف الإصلاح السياسي

يعرف معجم "مصطلحات عصر العولمة" الإصلاح السياسي على أنه مفهوم يعني إيجاد الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح، فهو أي الإصلاح السياسي تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا[1].

أما التعريف الذي قدمه قاموس "أكس فورد" للإصلاح السياسي فيتمثل في كونه:« تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة، أو الجائرة أي إزالة بعض التعسف أو الخطأ»[2].

تعريف الإصلاح السياسي عند بعض المفكرين

- **الدكتور علي الدين هلال:** عرف الإصلاح السياسي بكونه كل تدبير يكون من شأنه حكم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما[3].

- **سامر شحاته:** عرف الإصلاح السياسي على أنه:« توفير مجال كبير لممارسة النشاط السياسي، إنه يتضمن انتخابات حرة نزيهة وحرية الصحافة ووجود أحزاب سياسية أكثر نشاطا وحرية، واستقلالية القضاء، ومجتمع مدني حر، وسيادة القانون ضد الفساد، واحترام حقوق الإنسان وتحرير المسجونين السياسيين»[4].

---

1 – شعبان العيد، مرجع سابق، ص 19.

2 – باري عبد اللطيف، علي شتيوي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية'، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 12/ 2018، ص 292.

3 – مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 238.

4 – لقرع بن علي، **المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت 1989– 2006، دراسة مقارنة**، مذكرة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانيا وهران،
ص 46.

أمـا الأسـتاذ **أمـين المشـاقبة**، فقـد عـرف الإصـلاح السياسـي بكونـه:« التغييـر أو التعـديل نحـو الأحسـن مـن وضـع سـيء أو غيـر طبيعـي أو تصـحيح الخطـأ أو تصـويب اعوجـاج، أو هـو عمليـة تعـديل وتطـوير جـذري أو جزئـي، داخـل الدولـة فـي إطـار النظـام السياسـي القـائم، وبالوسـائل المتاحـة واسـتنادا لمفهـوم التدرج»[1].

وفيمـا يخـص "**هينتغتـون**" فلقـد عرفـه علـى أنـه:« عمليـة تعـديل وتطـوير جـذري فـي شـكل الحكـم أو العلاقـات الاجتماعيـة، داخـل الدولـة فـي إطـار النظـام السياسي القائم بالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج»[2].

إذا انطلاقـا ممـا ذكـر سـابقا نجـد أن الإصـلاح السياسـي هـو عمليـة تقـوم علـى تعـديل النظـام السياسـي، بمـا يضـمن تجسـيده للديمقراطيـة، وهـذا يـتم وفقـا لمراحـل وخطـوات. وكملاحظـة يمكـن إضـافتها والتـي مـن خلالهـا يتضـح المعنـى الحقيقـي للإصـلاح بصـفة خاصـة، أنـه لحـدوث الإصـلاح لا بـد مـن تـوفر شـروطا معينة:

1- أن يكـون هنـاك وضـعا شـاذا يحتـاج إلـى إصـلاح، حيـث إذا غـاب الوضـع الشاذ فلا مبرر للإصلاح.

2- أن يكون التغيير نحو الأفضل.

3- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه[3].

عنـد الحـديث عـن الإصـلاح السياسـي، لا يمكـن إهمـال أو عـدم تحديـد معنـى مصطلحات أخرى لها علاقة مع مصطلح الإصلاح السياسي ، من ضمنها *نجد:*

---

1 – باري عبد اللطيف علي شتيوي، مرجع سابق، ص 292.

2 – نفس المرجع، ص 292.

3 – محمد تركي بني سلامة، **الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية**، جامعة اليرموك، الأردن، تاريخ الدخول 2021/11/05. Politics- dz.com.

تحديد معنى المصطلحات التي لها علاقة مع الإصلاح السياسي

هناك عدّة مصطلحات قد يلتبس معناها مع مفهوم الإصلاح السياسي، منها مثلا التحول الديمقراطي، الإنتقال الديمقراطي التغيير السياسي وغيرها من المصطلحات الأخرى، بداية نتطرق إلى:

- تعريف التحول الديمقراطي

يقصد بالتحول الديمقراطي عملية التحوّل والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

إن التحوّل الديمقراطي يمثل مرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي.

يمكن وصفه بكونه نظام هجين تتواجد فيه مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد[1].

يمكن تقديم بعض التعاريف للتحول الديمقراطي.

تعريف **عبد الإله بلقزيز** يرى بأن التحول الديمقراطي عملية تغيير ثوري وجذري وسلمي لعلاقات السلطة في المجال السياسي والعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي، ومن خلال ما ذكره الكاتب فإن عملية التحول تقوم على أساس بناء نظام سياسي جديد يختلف عن النظام القديم.

أما الباحث **لقرع بن علي** فنظرته للتحول الديمقراطي تقوم على اعتباره عملية تغيير معقدة.

---

1 – مبارك مبارك أحمد عبد الله، **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2006، ص 27، 28.

- العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي

تعد مرحلة الانتقال الديمقراطي برأي أغلب الدراسات الأكاديمية أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي، كون النظام فيها من الممكن أن يتعرض للضربات والانتكاسات لأن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث[1].

- تعريف الترسيخ الديمقراطي

تعد عملية الترسيخ الديمقراطي المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي.

فالتحول هو Transition أما الترسيخ فهو Consolidation إنّ الديمقراطية الراسخة هي عبارة عن نظام يتفق وينسجم مع جميع المعايير الإجرائية للديمقراطية.

ففي مؤشرات التي تدل على الترسيخ الديمقراطي، المشاركة الواسعة من الناخبين والمنتخبين، انتشار الثقافة الديمقراطية وسط الشعب، وجود إجماع بين النخب على قواعد الديمقراطية وغيرها من المؤشرات الأخرى[2].

---

1 – بتة طيب، **دور الحركات الإسلامية في تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حالة حركة النهضة في تونس** بعد 2011، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم، السنة الجامعية 2019/2018، ص 41، 42.

– هناء قصيران، "الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تحديات الحراك السياسي العربي،" **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، عدد 09، مارس 2020، ص 107.

2 – نفيسة رزيق، **الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، المشكلات والأفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2016/2015، ص 62، 64، 65.

- **التحديث السياسي**

يعد التحديث من المصطلحات الغامضة، فلقد تعددت التعاريف التي خص بها هذا المصطلح، غير أنه يمكن القول بأن التحديث يمثل تغيرا من التقليدي إلى الحديث، كما يعد عملية طويلة ومستمرة ومتدرجة أيضا.

فالتحديث هو عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع، على موارده وقدراته وإمكانياته وضبط ظروف المجتمع، وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا[1].

وهو مفهوم مرتبط أساسا بما حدث في أوروبا في مرحلة عصر النهضة، التحديث يركز على ثلاثة أبعاد:

1- التطور التكنولوجي أي التصنيع.

2- البعد المؤسسي التنظيمي.

3- البعد الموقفي المتمثل في مستوى الرشادة، العلمنة والابتعاد عن التفكير الديني.

ينظر إلى التحديث كحزمة مترابطة الأبعاد من خلال مجموعة من المؤشرات كزيادة درجة التحضر، نمو المعرفة، انتشار وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، التحديث هو خبرة أوروبية[2].

يلاحظ أيضا أنّ هناك من يخلط بين التحديث السياسي ومصطلحات أخرى مثل الانفتاح السياسي والإصلاح السياسي، والتحول السياسي والتغيير السياسي.

---

1 – ثناء فؤاد عبد الله، **الآليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط II، 2004، ص 205.

2 – مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، **مجلة دفاتر سياسية والقانون** ، عدد 9، جوان 2013، ص 242.

عـرّف **صـــموئيل هنتغتـــون** التحـديث السياســي بأنــه يقـوم علــى:« اسـتبدال عــدد كبيــر مــن الســلطات السياســية التقليديــة والدينيــة والعائليــة والعرقيــة بســلطة سياسية وطنية علمانية واحدة»[1].

وعمومــا فــإن هــدف التحــديث السياســي يتجســد مــن خــلال تنميــة قــدرات المؤسســات الحكوميــة، كزيــادة فاعليتهــا ورفــع مســتوى أدائهــا لتــتمكن مــن إنجــاز الواجبات المنوطة بها، فالتحديث السياسي له 03 مميزات وهي:

- تعزيـز سـلطة الدولـة المركزيـة مـع إضـعاف سـيطرة ونفـوذ السـلطات الأخـرى التي قد تجسدها القلة أو سلطة رجال الدين.
- تـدعيم وتقويـة صـلاحيات التخصصـية فـي المؤسسـات السياسـية حتـى تـتمكن هذه المؤسسات من أداء مهامها ووظائفها.
- توسـع مجـال المشـاركة الشـعبية فـي العمليـة السياسـية مـن خـلال إيجـاد حلقـة وصل وتفاهم بين المواطن والنظام السياسي[2].

التنمية السياسية

يمكـن تحديـد معنـى التنميـة السياسـية مـن خـلال وضـع النقـاط التاليـة والتـي من خلالها يتحدد المقصود منها:

- تقــوم التنميــة السياســية علــى التعبئــة الاجتماعيــة لجمــاهير قصــد دفعهــا للعطاء أكثر.
- التنميــة السياســية تجســد قــدرة النظــام السياســي علــى بنــاء المؤسســات وتــدعيم الممارسة السياسية والاجتماعية، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية.

---

1 – جاسم محمد دايش، **التحديث السياسي وتوجهاته**، الحوار المتمدن، عدد 5851، 20 أفريل 2018، الاطلاع على 2023/10/05 thhps://www.ahwar.org.

2 – ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 210.

- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- التنمية السياسية هي التعبئة السياسة والقوة[1].

من جانب آخر يمكن القول بأنّ التنمية السياسية، تتطلب فترة زمنية طويلة، تعد عملية معقدة نظرا لتعدد أبعادها وعناصرها، لها طابع جذري وقد يكون ثوري لأنها تعمل على إحداث تغيرات أساسية في حياة الشعوب والمجتمعات، تتضمن التنمية السياسية حركية مستمرة تتجه نحو تحقيق التقدم[1].

- مرتكزات الإصلاح السياسي و مكوناته

تتجلى مرتكزات الإصلاح السياسي و مكوناته في عدّة نقاطا يتم عرضها فيما يلي:

أ-مرتكزات الإصلاح السياسي

تتمثل مرتكزات الإصلاح السياسي في عدة نقاط يمكن ذكر البعض منها:

أولا: الحرية تعد أساس العملية الإصلاحية فهي التي تحقق السيادة الفعلية للشعب.

ثانيا: كفالة حريات التعبير بمختلف أنواعها وأشكالها وعلى رأسها حرية الصحافة، الاعتماد على انتخابات حرة ونزيهة.

ثالثا: تصحيح الأوضاع الدستورية، وذلك بتعديل المواد التي لا تتوافق والنهج الديمقراطي.

رابعا: الفصل بين السلطات، وهنا نقصد بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

خامسا: تكريس كل ما من شأنه ضمان التداول على السلطة بالطرق السلمية، لأن الدولة الحديثة هي دولة مؤسسات ونصوص.

---

1 – ثامر كامل محمد، **المجتمع المدني والتنمية السياسة**، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 03، سنة 2014، ص 16.

سادسا: إقامة انتخابات دورية حرة، تضمن الممارسة الديمقراطية وتضمن كذلك عدم احتكار السلطة، كما تكرس سقفا زمنيا لتولي السلطة.

سابعا: إطلاق سراح سجناء الرأي وإلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال[1].

ب – مكونات الإصلاح السياسي

إن عملية الإصلاح هي عملية معقدة تتطلب إجراءات وخطوات، حيث أنها تتضمن عدة أبعاد والتي من خلالها يتحدد المعنى الحقيقي للإصلاح السياسي ويمكن أن نسمي هذه الأبعاد بعناصر أو مكونات الإصلاح السياسي والمتمثلة في:

1-الإصلاح المؤسساتي:

يقوم على إصلاح المؤسسات السياسية، من خلال إحداث تغييرات في بنية مؤسسات الحكم، إن الإصلاح المؤسساتي يشكل الأرضية الأساسية التي توفر البيئة الم

لائمة والتي من خلالها يتم توسيع عدة مفاهيم منها الرقابة، المشاركة، سيادة القانون.

2-الإصلاح الدستوري والتشريعي

لا يمكن القيام بإصلاح مؤسساتي دون وجود النصوص القانونية، فإذا ما أردنا تعديل هيكل المؤسسات السياسية قبل ذلك لا بد من تعديل النصوص الأساسية التي تقوم بتنظيم عمل تلك المؤسسات.

يجب من جهة أخرى وضع دستور ديمقراطي الذي يكفل السيادة الشعبية والفصل بين السلطات، ضمان الحقوق والحريات وغيرها من العناصر الأخرى[2].

---

1 – عبد الغفار ورشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 49.

3-إصلاح العملية السياسية

تكـون عمليـة إصـلاح العمليـة السياسـة مـن خـلال احتـرام مبـادئ الديمقراطيـة مثـل التعدديـة، التـداول السـلمي للسـلطة، إنهـاء الأحكـام العرفيـة، التمتـع بحقـوق المواطنة الكاملة، وغيرها من النقاط الأخرى.

4-الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

يكـون إصـلاح القطـاع الاقتصـادي والاجتمـاعي مـن خـلال ترشـيد الإنفـاق العمـومي، القضـاء علـى ظـاهرة الرشـوة والفسـاد بتنظـيم الاقتصـاد وفـق أسـس السوق، القضاء على أسباب الفقر والتهميش[3].

- أهداف الاصلاح السياسي و المداخل المفسرة له

تتجلى أهم أهداف الإصلاح السياسي في النقاط التالية:

أولا: المشاركة السياسية

يسـعى الإصـلاح السياسـي إلـى ضـمان المشـاركة السياسـية بمختلـف صـورها، فالمشـاركة تكـرس الـنهج الإصـلاحي وتبعـد النظـام السياسـي عـن التسـلطية التـي تتصـف بـالانغلاق. إن ديناميكيـة النظـام تتحقـق بديناميكيـة مختلـف الفاعليـات الموجودة في محطيه.

ثانيا: إعادة تنظيم حقل السياسة

---

1 – شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008 إلى 2013**، مذكرة ماستر، كلية العقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 25.

2 – مسلم بابا عربي ، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع تنظيم سياسي و إداري' جامعة الجزائر 3، 2015/2014 ، ص 58، 60.

3 – لقرع بن علي، مرجع سابق، ص 50.

يمكّن الإصلاح من إعادة تنظيم المجال السياسي، فمنه يتم استيعاب مختلف التناقضات التي إذا لم يتم استيعابها عن طريق تنظيم المجال السياسي قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والتي لها عدة تداعيات سلبية.

ثالثا: تجديد مصادر الشرعية

إن الإصلاح السياسي قد يكون عاملا يعمل على تغيير مصادر الشرعية للسلطة، والتي في غالبيتها كما هو الحال بالنسبة للدول العربية تعتمد على مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية، كما يوجد نوع آخر من الشرعية والمعروف بالشرعية الثورية، ولذا فلقد ذهب برهان غليون إلى ضرورة تغيير أسلوب ممارسة السلطة داخل الدولة والمؤسسة والأسرة، بل وحتى داخل الفرد[1].

- المداخل المفسرة للإصلاح السياسي (الإطار النظري)

توجد عدة مداخل يمكن الاعتماد عليها لتفسير الإصلاح السياسي من ضمنها نذكر مايلي:

1-المدخل القانوني والمؤسساتي

يركز هذا المدخل على الجوانب القانونية، مثلا تحديد الإجراءات الواجب اتباعها قانونيا، أي إعطاء أهمية للبناء القانوني المؤسساتي في دراسة الظواهر السياسية.

2-المدخل التحديثي

1 - محمد زيتوني، **الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، دراسة حالتي تونس ومصر 2011 – 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات العربية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2018/2017، ص 34، 35.

يـربط هـذا المـدخل بـين الديمقراطيـة والتنميـة الاقتصـادية، فحسـب عـالم الاجتمـاع السياسـي الأمريكـي "ليبسـت" فـإن التنميـة الاقتصـادية تـرتبط مـع ازديـاد التعلـيم والتوجـه نحـو دعـم المشـاركة والتقـاء المصـالح المشـتركة التـي تـدفع إلـى ضرورة تحقيق الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

3-المدخل الانتقالي

يعتقـد روسـتو أن الإصـلاح السياسـي يتطلـب مـدخلا تطوريـا تاريخيـا، حيـث حـدد مسـارا عامـا تنتهجـه معظـم الـدول خـلال عمليـة الديمقراطيـة، يتكـون هـذا المسار من أربعة مراحل وهي:

أ- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية** (تشكل هوية سياسية مشتركة).

ب- **مرحلـــة الصـــراع السياســـي** الطويـل غيـر الحاسـم بـين مختلـف القـوى والجماعات حول تولي السلطة.

ج- **مرحلـة القـرار** وتشـهد بدايـة عمليـة الانتقـال والتحـول، الوصـول إلـى تسـوية بين الأطراف المتنازعة.

د- **مرحلة التعود** تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية[1].

- كيفية حدوث الإصلاح السياسي

يمكـن للإصـلاح أن يحـدث وفقـا لثلاثـة مـداخل أساسـية الإصـلاح مـن الأعلى، الإصلاح من الأسفل، والإصلاح التوافقي أو الاتفاقي.

أولا: الإصلاح من الأعلى (مبادرة من النظام الحاكم)

1 - شعبان العيد، مرجع سابق، ص 21، 22.

هنا المبادرة تكون من طرف النظام بحد ذاته أي من داخله فهنا وفي غالب الأحيان يكون النظام هو الذي يحدد مضمون وتوقيت ومستوى الإصلاح.

يحدث هذا النوع من الإصلاح عندما يقتنع النظام بأن التسيير وفقا للأساليب القديمة أصبح غير مجدي،

وأنه من الضرورة التوجه نحو النهج الديمقراطي في هذه الحالة يمكن أن يقود هذه العملية الجناح الاصلاحي المتواجد داخل النظام.

ثانيا: الإصلاح عن طريق التوافق

يتفق النظام مع المعارضة لإحداث الإصلاحات الضرورية هنا يكون كلا الطرفين في موقع متوازن، حيث المعارضة لا تستطيع فرض خيارتها كلها ونفس الشيء بالنسبة للنظام.

ما يميز الإصلاحات التي تكون عن طريق التوافق هو كون ترتيبات الإصلاح ليست مفروضة من أي جهة، بل هي محصلة حوار واتفاق بين الطرفين.

ثالثا: الإصلاح من الأسفل (من طرف المعارضة)

يكون الإصلاح مفروضا من طرف المعارضة أي أن الإصلاح يأخذ منحنى الصعود من الأسفل، فالمعارضة في هذه الحالة يكون لها القوة والتأثير على الجماهير.

إن عنصر القوة في هذا النمط من الإصلاح يرجع إلى المكانة والتأثير الذي تقوم به النخبة المثقفة في المجتمع لصالح التغيير السياسي السلمي[1].

- العوامل الدافعة للإصلاح السياسي

1 - مسلم بابا عربي، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 64، 66.

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

أ-العوامل الداخلية

توجد عدة عوامل قد تكون الدافع الأساسي للتوجه نحو خيار الإصلاح، هذه العوامل تقسم إلى عوامل لها علاقة بالبيئة الداخلية للنظام وأخرى لها ارتباط بالبيئة الخارجية، فمن العوامل التي لها علاقة بالبيئة الداخلية يمكن ذكر النقاط التالية:

-دور القيادة السياسية أو النخبة

لقد وضع "هنتغتون" إلى أن الإصلاح يظهر عندما تكون هناك قيادة تؤمن بهذه العملية وأنها تتبنى المبادئ الديمقراطية للحكم، فكما يقال مسألة التحول تحتاج إلى قيادة تمتلك جرأة تدشينيه.

- فعالية وتنامي دور المجتمع المدني

إن المجتمع المدني له دور كبير في التصدي للتسلطية، حيث يمارس الضغط على النظام من خلال مخططاته لتصحيح آليات ممارسة إدارة العملية السياسية.

ب- العوامل الخارجية

أصبحت البيئة الخارجية مصدرا هاما للضغوط والتي تتعرض لها الدول خاصة الدول العربية، وذلك للقيام بالإصلاح والتحوّل، يمكننا حصر الأسباب الخارجية في عدد من النقاط منها:

- ضغوط الدول الكبرى والمؤسسات المانحة

لقد شرعت الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية، المانحة مثل البنك الدولي بربط المساعدات المالية والفنية بالإصلاح السياسي، فمثلا البنك الدولي يستعمل مصطلح الحكم الجيد كشرط لتقديم المعونات[1].

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بطرح عدة مشاريع للإصلاح السياسي حددت فيها جملة من الشروط:

- **التدخل الخارجي:** تستعمل القوى الكبرى أسلوب التدخل لفرض أنظمة سياسية معينة، فمثلا عندما تدخلت الولايات المتحدة ألأمريكية في العراق سنة 2003 أعلنت أنّ هدفها من وراء هذا التدخل هو إقامة حكم ديمقراطي.

- **نمط المحاكاة أو ظاهرة العدوى والانتشار**

نظرا للثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، فلقد أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة، لذلك نجد أن قيام دولة ما بإصلاح سياسي يدفع الدول الأخرى إلى اتخاذ نفس النهج خاصة إذا كانت هذه الدول متجاورة جغرافيا[2].

الإطار التاريخي للإصلاح السياسي في المنطقة العربية موجات الإصلاح

1 – حميدة بعوني، ضرورة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد الثالث، أبريل 2013، ص 189، 192.

2 – نفس المرجع السابق، ص 193.

- أصل الإصلاح

لقد وردت في أفكار كل من أفلاطون وأرسطو وغيرهما فكرة الإصلاح من خلال الإشارة إليها ببعض المصطلحات مثل العدالة والقوانين التوزيع العادل للثروة، كما أكد عليها مفكرين آخرين عبر عصور مختلفة، وهذا كله يدل على أن فكرة الإصلاح قديمة.

أما المنطقة العربية فإن هذه الفكرة بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري على أثر الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774، ثم انتقلت بعدها عملية الإصلاح إلى المجالات الأخرى كالسياسة الإدارية والاجتماعية، من الخطوات المتخذة والتي تعبر عن الإصلاح من حيث الممارسة في الدولة العثمانية، تبنى أول دستور والذي كان سنة 1876 على أثره تم إنشاء البرلمان، ما يلاحظ على الاصلاحات التي تبنتها الدولة العثمانية خلال هذه الحقبة هو عدم سرعتها وجزئيتها وتأخرها لذا لم تحقق النتائج المرجوة[1].

- الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية

بدأت العملية الاصلاحية في المنطقة العربية على يد عدد من المفكرين العرب مثل رفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده، والكواكبي، خير الدين التونسي وغيرهم، فمثلا جمع محمد عبده بين النشاط الديني والسياسي، أما الكواكبي فلقد انتقد في كتابه أم القرى السياسات والحكومات، لقد انتقد أيضا الاستبداد ودعا إلى الإطاحة به، كما دعا إلى الضرورة تخليص الإسلام من البدع والخرفات[2].

1 - الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، https://www.politics-dz.com الاطلاع 2023/10/01.

2 - جيلالي بوبكر، الحركة الإصلاحية الحديثة في العالم الإسلامي وموقف محمد إقبال منها، 06 مارس 2016.

وعلى العموم يمكن تحديد المراحل أو الموجات التي عرفتها المنطقة العربية تجسيدا للنهج الإصلاحي بثلاث موجات أساسية غير أنه واقع الأمر يصعب وضع حدود زمنية دقيقة بين مرحلة وأخرى.

- الموجة الأولى للإصلاح السياسي

كما ذكرنا سابقا فإن مطلع هذه الموجة جسدته الإصلاحات التي عرفتها الإمبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي أفرزت أول دستور في تاريخ المنطقة والذي كان عام 1876 وانطلاقا من هذا الدستور أنشأ أول برلمان مثل فيه المسلمون والمسيحيون لأول مرة في الدولة العثمانية[1].

إذا استطاع جزء من الدول العربية أن يتأثر بالإصلاحات وبالفكر الإصلاحي، وعليه ظهر عدد من المفكرين العرب الذين قدموا أفكارا تستهدف تغيير الوضع السائد، منهم كما ذكرنا سابقا المفكر "محمد عبده 184 – 1905 الذي اهتم بإصلاح عقل ال الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، مرجع سابق.مسلم، ولقد حدد مجالات لهذا الإصلاح تمثلت في النقاط التالية:

- الإصلاح التربوي والتعليمي ويقوم على ربط التعليم بالتربية والأخلاق.
- الإصلاح العقيدي يتشكل من خلال إحياء النزعة العقلية، وتأسيس العلم انطلاقا من القواعد العقلية، المرتبطة بمفهوم التوحيد.
- الاجتهاد

1- الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، مرجع سابق.

حسب محمد عبده فإن الاجتهاد يعد السبيل الوحيد للقضاء على الجمود[1]، إذا هذه بعض أفكار محمد عبده والتي شكلت إحدى المنطلقات الفكرية الهامة للإصلاح في المنطقة العربية.

كما دعا من جانيه محمد رشيد رضا (1866-1935) إلى الإصلاح الديني إصلاح نظام التربية والتعليم لاسيما في الأزهر الشريف.

إلى الجانب الدعوة إلى الإسلام في العالم كله، وذلك من خلال تهيئة جيل من المثقفين ثقافة دينية سليمة، الملمين باللغات الأجنبية في العلوم الحديثة[2].

هذا من الناحية الفكرية أما من ناحية الممارسة، اتجهت عدة دول عربية صوب وضع دساتير وهيئات برلمانية، فمثلا في تونس دشن الباي أحمد الإصلاح حيث ألغى العبودية، وركز إصلاحاته على مجالي الجيش والإدارة وقام خلفاؤه الباي محمد و محمد الصادق بمتابعة مسيرة الإصلاحات، حيث أصدر هذا الأخير أول قوانين دستورية في العالم العربي تمثلت فيما عرف بوثيقة عهد الأمان، كما قام بتشكيل مجلسا تشريعيا غير أن هذه التجربة لم تستمر لفترة طويلة جراء الاحتلال الفرنسي لتونس عام 1881[3].

أما في مصر فقد قام الخديوي إسماعيل سنة 1866 باختيار أعضاء الجمعية النيابية، إن هذه المرحلة تعرف أيضا بالمرحلة الأولى لليبرالية العربية.

---

1 – عبد الرحمان ساسي، "الإصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث، دراسة في فكر محمد عبده، ومالك بن نبي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 05 ،العدد 02 سنة 2021، ص 124.

2 – على محافظة، **حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه**، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 01، سنة 2011، ص 50، 51.

3 – تاريخ الدساتير في المنطقة العربية 2004/09/16 4098432 .Chlaval swissifa الاطلاع على الموقع 2021/11/08.

أهم ما تميزت به هذه المرحلة من الإصلاحات السياسية يمكن ذكر النقاط التالية:

- إن مفهوم الإصلاح الذي أريد تفعيله خلال هذه المرحلة يحمل دلالة غربية.
- ما يميز هذه المرحلة الأولى من الإصلاح في المنطقة العربية هو وقوع معظم الدول العربية تحت سلطة الاحتلال الغربي.
- إن التجربة المصرية والتونسية لم تحقق النتائج المرجوة.

أما المرحلة الثانية من الموجه الأولى فتحدد زمانيا ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، هنا شهدت المنطقة العربية ظهور عدة وثائق دستورية مثل سوريا عام 1920، الأردن عام 1922 ومصر في 1923، العراق 1930، لبنان 1926، لقد نتج عن هذه التجربة الدستورية تجسيد حق الانتخاب وإقرار بعض الحقوق السياسية الأخرى.

إن ما حدث وما تم تحقيقه من إصلاحات يمكن وصفه بالإصلاح النسبي والشكلي، لأن الحكومات العربية خلال هذه الحقبة ظلت في ارتباط مع المستعمر، ولذا لوحظ أنه في الكثير من الأحيان ،كان يتم تعليق العمل بالدستور، كما عرفت هذه المرحلة انعدام للاستقرار السياسي جراء تغيير الحكومات، فمثلا في العراق كان معدل عمر الحكومة بين سنتي 1920 و1937 سبعة أشهر، وهذا جراء الانتفاضات الشعبية، لذا يمكن القول أنه في هذه المرحلة لم يتم تحقيق الإصلاح المنشود، حيث غلب على البرلمانات التمثيل العائلي، كما أن هذه التجربة تم تأسيسها على تسويات بين أطراف وأصحاب مصالح مختلفة[1].

1 – مسلم بابا عربي، **الإصلاح الساسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 85، 86.

-الموجة الثانية من الإصلاح السياسي

يمكن القول أنّ هذه المرحلة تبدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتمتد إلى غاية سنة 1975.

في هذه المرحلة دخلت الليبرالية العربية في منعرج التراجع مع تصاعد الانقلابات العسكرية، التي وضعت حدا للأنظمة الدستورية حتى وإن كانت شكلية، ويمكن اعتبار تجربة مصر أحسن نموذج الذي جسد السلطوية العسكرية 1952 – 1970 مع حكم جمال عبد الناصر.

إن ما يميز أيضا هذه المرحلة هو إلغاء الدساتير، حظر نشاط الأحزاب، تعليق العمل بالمجالس النيابية، وغيرها من الإجراءات التي اتخذت في مصر أو غيرها من الدول العربية، مع تقديم عدة تبريرات منها الشرعية الثورية، مناهضة الإمبريالية وتجسيد النظام الاشتراكي.

يمكن أن نذكر نموذجا أخر جسد بدوره نموذج السلطوية وهو النظام العراقي، حيث تم صياغة دستور مؤقت بعد الإطاحة بنظام الملكية عام 1958 ما يميز دستور 1958 أو حتى دستور 1968 هو عدم نصه على مبدأ الفصل بين السلطات، بل تجميع السلطات التنفيذية والتشريع
ية في يد هيئة واحدة هي مجلس الوزراء 1958-1968.

لقد احتكر الحزب الحاكم الجهاز التنفيذي والتشريعي وأيضا احتكر حتى القوات المسلحة وأجهزة الأمن، فكان حزب البعث يمثل الحزب القيادي في الدولة والمجتمع[1]، وهنا نلاحظ أن التوجه نحو الإصلاحات السياسية التي تكفل النهج الديمقراطي أصبحت منعدمة.

---

1 – ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي'، ط 01 سنة 2001، ص 192، 193.

- الموجة الثالثة من الإصلاح السياسي

كانت بداية هذه الموجه مع مطلع السبعينات، خلال هذه المرحلة دخلت الأنظمة السياسية العربية في عدة أزمات سياسية، وهذا راجع لفشل النموذج التنموي على الصعيد الاقتصادي وفشل الخطاب القومي الوحدوي، كما عرفت المنطقة العربية عدة هزائم عسكرية على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا كان سببا لفقدان النخب السياسية لشرعيتها.

تعتبر مسألة استئناف الحياة الحزبية في المغرب عام 1975 الحدث الأبرز والذي من خلاله يؤرخ لمرحلة أخرى خاصة بالليبرالية العربية، كما أن مصر شرعت بدورها في إدخال عدة إصلاحات كانت أهمها إحياء الحياة الحزبية والبرلمانية سنة 1976، لقد ظهرت الاصلاحات في عدة دولا عربية أخرى مثل الكويت، السودان، والجزائر مع أواخر الثمانينيات، حيث اتجهت صوب التعددية الحزبية وهذا انطلاقا من دستور عام 1989[1]. وأجريت مع مطلع التسعينيات انتخابات تعددية.

إن ما يميز الموجة الثالثة مقارنة مع الموجهتين السابقتين هو الاتساع الجغرافي للإصلاحات السياسية، حيث شملت عدة دولا عربية، كما تميزت هذه الموجة بطولها زمنيا.

كما توفقت الإصلاحات الاقتصادية مع الاصطلاحات السياسية فمع انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول الإيديولوجي في شرق أوروبا عادن بعض الأنظمة العربية لتبني المفاهيم الليبرالية وكان من الضروري التوجه نحو تطوير المجال السياسي تأقلما مع التغير الذي حدث في المجال الاقتصادي[2].

---

1 – مسلم بابا عربي، الإصلاح الساسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص88.

2 – علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسة العربية قضايا الاستمرار والتغير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، سنة 2002، ص 158.

المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية المبادرات الأمريكية و الأوروبية

يعيش النظام السياسي في بيئة معينة، تقسم إلى بيئة داخلية وأخرى خارجية، حيث يتفاعل معها قصد ضمان بقائه واستمراريته، و الأنظمة السياسية العربية لا تخرج عن هذه القاعدة، ولذا فإن عملية الإصلاح السياسي التي سارت عليها، واتخذتها منهاجا يكرس استمراريتها لم تكن لتحدث لولا الضغوط التي جاءتها أولا من البيئة الخارجية ثم ثانيا من البيئة الداخلية الخاصة بها، من ضمن الضغوطات يمكن التركيز على المبادرات التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فكما عرفنا سابقا أن من العوامل الدافعة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الضغوط التي تمارسها القوى الكبرى، ومنه يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو محتوى المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؟

أولا: مبادرة الإصلاح الأمريكية في المنطقة العربية مشروع الشرق الأوسط الكبير و الجديد

نظرا للمكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للقوى الكبرى، فلقد أصبحت محط أنظار ومركز جذب لهذه القوى، فالسيطرة عليها تعد العامل الحاسم لبسط النفوذ عالميا، لذلك تقدمت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بمشاريع تستهدف الإصلاح السياسي والتي من ورائها تحقق عدة مكاسب.

بداية يتم البحث في المشروع الأمريكي والذي حمل عدة تسميات منها الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الجديد وغيره.

قبل البحث في محتوى المشروع مع تحديد خلفيات وأسباب تقديمه، لا بد من تحديد المفاهيم والأمر يتعلق بمصطلح الشرق الأوسط.

1-مفهوم الشرق الأوسط و الشرق الأوسط الكبير

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي، لقد ذكرت أغلب المصادر أن أوّل من استعمل هذا التعبير الكاتب الأمريكي المتخصص في الاستراتيجية البحرية، "ألفريد ماهان" في عام 1902، ثم انتشر استعمال هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الثانية، على يد الحلفاء وهذا للإشارة إلى الإقليم الذي يمتد من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا، وبعدها بدأ هذا المصطلح يتميز عن غيره من المصطلحات مثل الشرق الأدنى، المشرق[1].

توجد عدة تعريفات خص بها مصطلح الشرق الأوسط والتي من خلالها تم تحديد حدوده فمثلا الجغرافي السويسري Boesh يرى بأن حدود المنطقة كمنطقة جغرافية توجد بين ساحل بلاد الشام وريفها، والسهول من نهري دجلة والفرات والشمال مناطق الصحراء العربية والخليج العربي...

أما الأمريكي Hurewitz فقد عرف هذه المنطقة بكونها تلك التي تقع بين المغرب وأفغانستان.

وحسب الباحث Brown فإن الشرق الأوسط يمثل حدود الإمبراطورية العثمانية السابقة فهو يشمل: الجزائر، تونس، ليبيا، لبنان، مصر، سوريا وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية إلى جانب تركيا.

---

1 – سميرة عامر التير، **الحرب الوقائية والسياسية الأمريكية، في الشرق الأوسط، لبنان نموذجا**، عمان، دار الراية 2015، ص 36، 37.

أما Hudson فحسب اعتقاده فإن الشرق الأوسط يتكون من ثلاثة أنظمة جزئية: الشرق العربي (المشرق)، وشمال أفريقيا (المغرب العربي)، ومنطقة الخليج (الخليج)[1].

يمكن بعد تقديم هذه التعاريف للشرق الأوسط أن نضيف تعريفا آخر يتمثل في كون الشرق الأوسط: يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران، أما المتخصصون في الولايات المتحدة فيضمون إليه الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى[2]وفيما يخص الشرق الأوسط الكبير فيضم المناطق الواقعة ما بين ليبيا غربا، إيران شرقا ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، وتعد هذه الدول قلب الشرق الأوسط[3].

2- مشاريع الإصلاح الأمريكية السابقة لمشروع الشرق الأوسط الكبير

يعد مشروع الشرق الأوسط الكبير المشروع الرابع الذي قدمته الإدارة الأمريكية في ظل إدارة بوش الابن، حيث سبق هذا المشروع ثلاثة مشاريع وهي:

المشروع الأول: يخص برؤية بوش الابن لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

المشروع الثاني: يقوم المشروع الثاني على إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط في غضون 10 سنوات.

المشروع الثالث: يتعلق بنشر الديمقراطية في المنطقة.[4]

---

1 - عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة، الأزمة السورية 2010- 2014**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة بسكرة، ص 38، 39.

2 - رايق سليم البرايزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف والأدوات والمعوقات**، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، ص 06.

3 - نفس المرجع السابق، ص 06.

4 - عبد العليم أحمد، "الشرق الأوسط الكبير بن الأمس واليوم"، **الأهرام** 2017/04/12 العدد 47609 gate.ahraw.org.eg الاطلاع يوم 2021/11/22.

إذا ما ذكر هو عبارة عن تمهيد قبل الخوض في تحديد منطلقات المبادرة الأمريكية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط، فمن الناحية التاريخية يمكن القول أن خطاب "ريتشارد هاس" (رئيس سابق لمجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة) في 04 ديسمبر 2002 أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن والذي حمل عوان "نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي"، مثل خطوة هامة جاءت عقب أحداث 11 من سبتمبر، حيث دعا إلى ضرورة تشجيع الديمقراطية في العالم الإسلامي عامة والعالم العربي خاصة، من أجل تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

ثم بعدها ظهرت مبادرة كولن بأول التي أعلن عنها في 12 ديسمبر سنة 2002 سميت مبادرته بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، لقد ظهرت هذه المبادرة في خضم تحولات سياسية وعسكرية واقتصادية عرفها العالم، لقد استمدت المبادرة مضمونها من تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الذي وضعه أساتذة عرب وأصدرته الأمم المتحدة، حيث تم تحديد ثلاث نواقص كان لها التأثير السلبي على الوضع في المنطقة العربية ويتعلق الأمر بالحرية، المعرفة وتمكين النساء، فمن ضمن الاحصائيات التي تم الإشارة إليها يمكن ذكر النقاط التالية:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال 22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.
- حوال 40% من العرب البالغين أميون وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليونا بحلول 2010.

1 – سليماني مباركة، ""، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 12 جوان 2019، ص 178.

- يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم.
- في إمكان 1,6 في المائة فقط من سكان استخدام الإنترنت.
- لا تشغل النساء سوى 3,5% من المقاعد البرلمانية. وغيرها من النقاط الأخرى[1].

فهذه الاحصائيات ستكون المرجع أيضا والذي اعتمد عليه لاحقا مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وبالرجوع مجددا إلى مبادرة كولن باول للشراكة الأمريكية للشرق الأوسط، يمكن تحديد مضمونها حيث احتوى على عدة محاور والمتمثلة في:

- **المحور الاقتصادي:** الذي بين "باول "على أن الدول العربية تعاني اقتصادياتها من عدة مشاكل جعلت أداؤها ضعيف، ولقد وضح على أن من أسباب التي ساهمت في تأزم الوضع الاقتصادي العربي هو عدم انضمام البلدان العربية لمنظمة التجارة العالمية، فلقد أشار إلى أن الدول التي انضمت لا تمثل إلا عدد قليل وبسيط والمتمثل في عشر دول.

- **المحور السياسي:** طالب "باول" بضرورة إحداث إصلاح سياسي للأنظمة العربية، حيث وصفها بالمتصلبة لكنه أشار إليه وجود قلة من الدول العربية لا تدرج ضمن هذه الفئة من الدول والتي اتجهت نحو عدة إصلاحات جريئة.

وبالنسبة لباول فإن الآليات التي تعمل على دفع عملية الإصلاح تتلخص في عدة عناصر منها: توسيع مدة المشاركة السياسية، تقوية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والدعوة إلى ضرورة تمكين النساء.

- **المحور التربوي:** شدد بأول على ضرورة إحداث إصلاح تربوي، ويكون من خلال إصلاح البرامج التعلمية أو طريقة التعليم[1].

---

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص 314، 315.

3- محتوى مشروع الشرق الأوسط الكبير

تم إعداد هذا المشروع من قبل فريق الرئيس الأمريكي بوش الابن وهذا على هامش قمة قادة الدول الثماني المنعقدة "بسي اسلاند" بجورجيا من 08 إلى 10 جوان 2004 تحت عنوان "الشراكة من أجل المستقبل"، يتكون المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين: تشجيع الديمقراطية، الحكم الصالح، وبناء المجتمع العربي وتوسيع الفرص

الاقتصادية، وكما ذكرنا سابقا ارتكز على تقرير التنمية البشرية للعامين 2002 و2003[2] ولتحليل محتوى مشروع الشرق الأوسط الكبير، يمكن التفصيل أكثر في محاوره.

- مقدمة المشروع

تضمنت محتوى تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 (سبق ذكر محتوى تقرير الأمم المتحدة).

- المحور السياسي

انطلق المشروع من تحديده للوضع السياسي في المنطقة العربية، حيث وضح على أن الديمقراطية والحرية ضروريتان لكنهما مفقودتان في بلدان الشرق الأوسط الكبير، واعتبرت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الحر.

ولقد أكد مشروع في إطار المحور السياسي على أن مجموعة الـ 08 تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي عبر الالتزام بمايلي:

-مبادرة الانتخابات الحرة

---

1 - حميدة بعوني، مبادرة كولن بأول للإصلاح، الشراكة الأمريكية، الشرق الأوسطية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجدل 04، عدد 01، جوان 2013، ص 84، 85.

2 - سليماني مباركة، مرجع سابق، ص 179.

إن عمليــة إجــراء انتخابــات حــرة ومنصــفة تــتم مــن خــلال تقــديم مجموعــة الثمــاني مســاعدات لمرحلــة مــا قبــل الانتخابــات، مــن ضــمن هــذه المســاعدات نجــد المساعدات التقنية عبر تبادل الزيارات والندوات.

- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني

تقوم الدول الثماني برعاية معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء.

إنشــاء وتمويــل مراكــز يمكــن للأفــراد أن يحصــلوا فيهــا علــى مشــورة قانونيــة بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة.

مبــادرة وســائل الإعــلام المســتقلة، حيــث تقــوم مجموعــة الثمــاني برعايــة الزيــارات المتبادلــة للصــحافيين فــي وســائل الإعــلام المطبوعــة والإذاعيــة، تقــوم تمويــل برامج الخاصة بإيفاد الصحافيين أو أساتذة الصحافة لتنظيم ندوات.

تعزيز ودعم الجهود الخاصة بالشفافية ومكافحة الفساد

اعتبــرت دول الثمــاني أن المجتمــع المــدني يمثــل القــوة الدافعــة للإصــلاح الحقيقــي فــي الشــرق الأوســط الكبيــر، ولــذلك عليهــا أن تطــور هــذه المنظمــات، عليهــا أن تزيــد مــن عمليــة تمويلهــا وأيضــا العمــل علــى زيــادة القــدرة التقنيــة الخاصــة بهــا، وأن تعمل بكل حرية وبدون أية مضايقة[1].

- المحور الاقتصادي، توسيع الفرص الاقتصادية

تــأتي علــى رأس الإصــلاحات التــي أكــد عليهــا المشــروع تحريــر التجــارة الخارجيــة بوجــه خــاص، وتحريــر الاقتصــاد بوجــه عــام، أي التحــول إلــى اقتصــاد الســوق الحــرة، أيضــا انضــمام الــدول إلــى منطقــة التجــارة الحــرة « منظمــة التجــارة العالميــة»[2]. ولقــد دعــت مجموعــة الثمانيــة إلــى إنشــاء منــاطق فــي الشــرق الأوســط

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 317، 320.

2 - عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية**، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، ط 01، سنة 2010، ص 196.

الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة، والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، إنشاء مناطق في الشرق الأوسط الكبير تتكفل بتشجيع التعاون الإقليمي، إنشاء منبر للفرص الاقتصادية للشرق الأوسط، وغيرها من المشاريع المقترحة[1].

- المحور التعليمي

تم إدراج هذا المحور تحت اسم بناء مجتمع معرفي، ولقد قدم المشروع على أنه يكفل المساعدة لمعالجة مختلف التحديات الخاصة بالتعليم والتي تعرفها المنطقة تضمن هذا المحور النقاط التالية:

-مبادرة التعليم الأساسي: عرض المشروع وضعية التعليم في منطقة الشرط الأوسط، وأكد على ظاهرة الأمية وضرورة محاربتها، كما دعا إلى إنتاج جيل متحرر من الأمية خاصة بالنسبة للبنات والنساء.

أكد المشروع أيضا على تمويل ترجمة الكتب الكلاسيكية، طرحت أيضا مسألة إصلاح التعليم، إلى جانب التأكيد على مبادرة التعليم في الإنترنت، هنا تم تقديم عرض مفاده إطلاق شراكة بين القاطعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة وكذلك بين المدن والريف داخل البلد والواحد، إلى جانب هذه النقاط تم اقتراح مبادرة تدريس إدارة الأعمال وذلك قصد تحسين مستوى إدارة الأعمال في المنطقة انطلاقا من إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثماني والمعاهد التعليمية[2].

وهكذا نلاحظ أن المشروع احتوى على ثلاث محاور أساسية: محور سياسي، وآخر اقتصادي ومحور تربوي تعلمي، كما حضيت المرأة بأهمية كبيرة، وتم تحديد عدة إجراءات قصد تحسين وضعيتها.

---

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 330.

2 - نفس المرجع، ص 322، 325.

4- ردود الفعل العربية اتجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير

يمكن عرض الموافق التالية:

أولا: موقف مصر

اعتمدت مصر على لغة دبلوماسية فضفاضة، حيث حاولت أن توفق بين جميع الأطراف، فهي من جهة ترفض الإصلاح من الخارج إلا بشروط معينة منها مراعاة الخصوصية لكل بلدان الشرق الأوسط، إذ أن مصر متخوفة من إمكانية حدوث تدخل خارجي باستعمال آليات الضغط الدبلوماسية والاقتصادية مما سنعكس سلبا على البلدان العربية.

ثانيا: موقف السعودية

كان الموقف السعودي أكثر وضوحا من نظيره المصري، حيث رفضت السعودية المشروع باعتباره مشروعا يقر الإصلاح من الخارج، فلقد سميت السعودية المشروع بمعاهدة هلنسكي لعام 1975 التي استعملت للضغط على الاتحاد السوفياتي سابقا، كما طالبت السعودية من الولايات المتحدة ألأمريكية إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وعدم تهميشه[1].

ثالثا: موقف لبنان

تجلى الموقف اللبناني من خلال تحديد المخاطر والانعكاسات السلبية لهذا المشروع على المنطقة العربية، كما أن المشروع وضع دون استشارة الأطراف المعنية والمقصود هنا الدول العربية.

رابعا: موقف الكويت

---

1 – رباحي أمينة، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 04، العدد 01، جوان 2013، ص 74، 75.

لقد قبلت الكويت بالمشروع الأمريكي حتى وإن كان هذا القبول تم بصيغة غير مباشرة، فلقد وضحت الكويت على أن الديمقراطية تعتبر الطريق الأفضل والأحسن للتنمية.

خامسا: موقف جامعة الدول العربية

رفضت جامعة الدول العربية المبادرة الأمريكية واعتبرتها تشكل خطرا على أمن واستقرار المنطقة العربية، وسبب الرفض يمكن تحديده في النقاط التالية:

- تهميش قضية العرب الأساسية وهي قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضة الفلسطينية.
- تجاهل الترسانة النووية الإسرائيلية.
- لم تطرح المبادرة مسألة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة في الإشارة إلى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق[1].
- تجاهل المبادرة لهوية المنطقة.
- رفض المشروع باعتباره مقترح من الخارج، حيث أنه لم يقم على أساس المشاركة والحوار والتفاهم بين الدول المعنية[2].

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا آخر عرف بـ:

5- مشروع الشرق الأوسط الجديد

1 – رباحي أمينة، المرجع السابق، ص 76.

2 – عبد العليم محمد، "الشرق الأوسط الكبير"، بين الأمس واليوم، **الأهرام** العدد 47609، 2017/04/12 الاطلاع 2021/11/22: gate.ahram.org.eg

أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندااليزا رايس، وكان ذلك في 20 جويلية 2006 من أجل إعادة صياغة النظام الإقليمي في المنطقة، الملاحظ أن المشروع لم تبرز دعائمه وعناصره بكل وضوح، إلا أنه يمكن تحديد الأسباب الدافعة لطرحه والمتمثلة في النقاط التالية:

- التأكيد على أن الولايات المتحدة تعد القوة المسيطرة والمهيمنة.
- منع حدوث فراغ في المنطقة مما يفتح المجال لطرح مشاريع قد تتعارض مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية.
- تفعيل الأمن القومي الأمريكي وفقا لمثلث توماس فريدمان الذي يتكون من

1- حماية إسرائيل.

2- ضمان تدفق النفط الرخيص.

3- منع الإسلام من دخول المعادلة الدولية كشريك القرن الجديد إلى جانب اللاعبين الكبار.

4- تقسيم المنطقة على أسس طائفية وعرقية.

5- إخلاء المنطقة من الحركات الإسلامية المسلحة والمقاومة[1].

6- كيفية تجسيد الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وفقا للطرح الأمريكي

انطلاقا من المحاور التي جسدها المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، فإن هذه العملية تتم وفقا لعدة خطوات وبالاعتماد على عدة عناصر، يمكن ذكر البعض منها:

1- فتح وتوسيع المجال أمام المؤسسات المستقلة- للمجتمع المدني والإعلام والجمعيات الأهلية ومنظمات المرأة.

1 - مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 179، 180.

2- تفعيل الحكومة أو الحكم الرشيد، حيث يجب تدعيم حكم القانون من خلال نظم قضائية مستقلة وأكثر كفاءة.

3- إن النظم العربية بحاجة إلى انتخابات أكثر حرية ونزاهة وإلى إعطاء سلطات أكبر للمؤسسات المنتخبة مثل البرلمانات، أشار الخطاب الأمريكي أيضا إلى دور الإعلام وأهميته في التطوير الديمقراطي.

4- اعتبر المشروع أن الاستبداد في الدول الإسلامية بيئة حاضنة للإرهاب وأن الثقافة الإسلامية مولدة له.

5- الربط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للإصلاح، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الصعب حدوث إصلاح ديمقراطي بدون تحديث اقتصادي.

6- اعتبر دور المرأة محوريا في العمل الديمقراطي.

7- استهدف المشروع الأمريكي كلا من الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالدعم المادي وببرامج التدريب[1].

يمكن القول أن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير يدرج في إطار الإصلاح من الأعلى أي أنه ليس إصلاحا توافقيا أو إصلاحا من الأسفل، ومن هذه الزاوية تكمن خطورته.

7- الأهداف غير المعلنة لمشروع الإصلاح السياسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط

1 - عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، مرجع سابق، ص 144، 145، 150.

يمكـن تحديـد بعـض الأهـداف غيـر المعلنـة للمشـروع الأمريكـي الخـاص بالإصلاح السياسي فمن ضمنها نجد:

- حماية أمن وسلامة إسرائيل والعمل على تفوقها الإقليمي.
- تـأمين الإمـدادات النفطيـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بمـا يمكنهـا أيضـا مـن التحكم في السياسة السعرية لمنتجي النفط.
- تفعيل الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى مهيمنة.
- نشر القيم الأمريكية والعمل على تنفيذها على دول المنطقة[1].
- محاصـرة الـدول العربيـة، وعرقلـة، أي دور عربـي متكامـل فـي أمـن المنطقـة والسعي لفصل المشرق العربي عن مغربه.
- إقامة نظام إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي.
- ربط النخبة المحلية الحاكمة بأمريكا وجعلها في تبعية مطلقة[2].

وغيرها من الأهداف التي لم يتم الإعلان عنا.

ثانيـا– المبـادرات الخارجيـة للإصـلاح السياسـي فـي المنطقـة العربيـة مبـادرات الأوروبية

إن المبـادرات الأوروبيـة سـواء كانـت فـي إطـار التكتـل الأوروبـي أو فـي إطـار مبـادرات فرديـة أوروبيـة خـارج هـذا التكتـل مثلـث مقاربـة هامـة سـعت مـن خلالها تقديم نموذج إصلاحي للدول العربية.

– مبـادرات دول الإتحـاد الأوروبـي للإصـلاح السياسـي فـي المنطقـة العربيـة الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة) و الإتحاد من أجل المتوسط

1 – سميرة عامر التير، مرجع سابق، ص 50، 51.

2 – مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 180، 181.

إن مبادرات الدول الأوروبية في إطار تكتلها للإصلاح السياسي ليست وليدة مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل ظهرت قبل ذلك والبداية كانت مع مسار برشلونة، ثم سياسة الجوار وبعدها الاتحاد من أجل المتوسط.

1-الشراكة الأور ومتوسطية (مسار برشلونة)

إن مصطلح الشراكة يعتبر مصطلحا جديدا، حيث لم يظهر في القاموس إلا سنة 1987، يشير مفهوم الشراكة إلى:« ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال أو أكثر على مدى زمني متوسط يستند إلى التكافؤ في مساهمات أطرافه من ناحية والفرص المتاحة من ناحية ثانية، والعوائد المحققة من ناحية ثالثة»[1].

انطلاقا من التعريف يمكن تحديد سمات الشراكة في العلاقات الدولية وهي:

- الشراكة يجب أن تتم بين فواعل دولية متكافئة.
- لا تغفل الشراكة المصالح المتمايزة لأطرافها.
- تهدف إلى توسعة المساحات المشتركة.
- لا تهدف إلى المناصفة في العوائد.
- تتطلب أهداف حيوية مشتركة ومشفرة[2].

انطلاقا مما ذكر نلاحظ الفرق الموجود بين مصطلح الشراكة وغيره من المصطلحات الأخرى مثل التكامل، التحالف التنسيق.

---

1 – سيد علي أبو فرحة، ا"لشراكة في العلاقات الدولية، نشأة المفهوم والمستجدات"، **السياسة الدولية** 2021/02/18 siyassa.org-eg/news

2 – سيد علي أبو فرحة، نفس المرجع.

فالتكامل كما عرفه "إ. هاس "E Haas" ذلك المسار الذي تقتنع من خلاله الفواعل السياسية في دول وطنية متعددة على تحويل ولاءاتها وتوقعاتها ونشاطاتها السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته صلاحيات أوسع من صلاحيات الدول الأعضاء[1].

أما فيما يخص التنسيق هو عبارة عن:« محاولة أو مجموعة من المحاولات تقوم بها أطراف معينة على المستويين الإقليمي والدولي، لإحداث نمط أو درجة من التقارب في سياساتها وممارساتها تجاه موضوع أو مواضيع لتحقيق أهداف أم مواجهة أخطار مشتركة...».

هذا فيما يخص التنسيق، أما التعاون فيقوم على أساس إبرام اتفاق في ميادين معينة من أجل بلوغ الأهداف التي قد لا تكون مشتركة، دون وجود رغبة لتوسيع هذه الميادين.

التحالف يختلف عن المصطلحات السابقة باعتباره اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر قصد مواجهة أخطار أمنية مشتركة[2].

- تعريف الشراكة الأور ومتوسطية

هي عبارة عنم اتفاقيات مكتوبة تضم الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى، لها أهداف معينة تتمثل في الشراكة السياسية الاقتصادية والاجتماعية وهذا حسب ما تم النص عليه في إعلان وبرنامج عمل برشلونة[3].

---

1 - حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية**، الجزائر:لمسة، سنة 2017، ص 15.

2 - حسين بوقارة، المرجع اسابق، ص 20، 21.

3 - لمياء حروش، "الشراكة الأورومتوسيطة السياقات والمسارات،" **دراسات سياسية** 2019/09/24، المعهد المصري للدراسات، ص 10.

شـــاركت فـــي مـــؤتمر برشـــلونة 27 دولـــة متوســـطية مـــن بينهـــا ثمـــاني دول عربيـــة (لبنـــان، مصـــر، الأردن، الســـلطة الفلســـطينية، ســـوريا، المغـــرب، الجزائـــر، تـونس) إلـى جانـب كـل مـن (قبـرص، تركيـا، مالطـا، إسـرائيل)، بالإضـافة إلـى الـدول الخمـس عشـرة، التـي كـان يتـألف منهـا الاتحـاد الأوروبـي، لقـد اسـتطاعت الـدول الأوروبيـة فـي مـؤتمر برشـلونة الـذي عقـد عـام 1995 أن تضـع الركـائز الأساسـية لسياسـتها المتوسـطية الجديـدة فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة والتـي اعتبـرت امتـدادا للحوار العربي الأوروبي الذي كانت بداياته في سبعينيات القرن العشرين.

- ظروف وعوامل نشأة الشراكة الأورومتوسطية

مـن أهـم العوامـل التـي كانـت دافعـا لظهـور الشـراكة الأورومتوسـطية يمكـن ذكر العناصر التالية:

- بروز بوادر نظام أحادي القطبية.
- ظهور المنظمة العالمية للتجارة.
- التغيـرات الهيكليـة الهامـة التـي ظهـرت علـى مسـتوى النظـام العـالمي والنظـام الفرعي الإقليمي.
- العامـل النفطـي ودوره، حيـث أن 50% مـن احتيـاطي الـنفط يتركـز فـي ليبيـا و64% من احتياطي يوجد بالجزائر.
- الخطر الذي أصبح يمثله الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- التنـافس مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للعـب دور فـي إدارة وتقريـر شـؤون المنطقة.
- مواجهـــة المشـــاكل والتحـــديات التـــي تمثلهـــا المنطقـــة الجنوبيـــة كالإرهـــاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.
- محاصرة وتشديد الخناق على الحركات الإسلامية.

- التصدي لأية محاولة تستهدف التقارب بين الدول المغاربية، مما قد يشكل تهديدا للمصالح الأوروبية.

- المحاور الأساسية لمشروع برشلونة

اتفق المشاركون في مؤتمر برشلونة على تأسيس شراكة شاملة بين المشاركين من خلال حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، والتركيز أيضا على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية وذلك من خلال التركيز على المحاور التالية:

المحور الأول: مشاركة سياسة وأمنية إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

تطرق هذا المحور إلى ضرورة التزام الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والبيان الدولي لحقوق الإنسان من ضمن هذه المبادئ:

1- تنمية دولة القانون والديمقراطية في النظام السياسي الخاص بهذه الدول.

2- احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

3- احترام التنوع والتعددية في مجتمعات الدول المعنية.

4- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

5- حل الخلافات بالطرق السلمية.

6- تشجيع الأمن الإقليمي من خلال العمل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية.

7- تشجيع الظروف التي تدفع نحو تنمية علاقات حسن الجوار[1].

المحور الثاني: الشراكة الاقتصادية والمالية

1 - لمياء حروش، مرجع سابق، ص 21، 22.

إقامة منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010 لبناء منطقة رفاه اقتصادي مشترك في المتوسط، ويمر ذلك عبر تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة ومتوازنة، وتم تحديد القواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها:

- حماية الملكية الفكرية والمنافسة المتكافئة.
- تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة.

المحور الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية

أقر المشاركون على أن التقاليد الثقافية والحضارية على طرفي البحر المتوسط إلى جانب الحوار بين ثقافات المنطقة تمثل عنصرا أساسيا للتقارب والتفاهم بين الشعوب، وعليه فلقد اتفق المشاركون على إقامة شراكة بينهم في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

- أكد المجتمعون على الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في التقريب بين الثقافات.
- ركز أيضا المشاركون على ضرورة تنمية الموارد الإنسانية والاهتمام بالتعليم والتأهيل في مجالات الثقافة.
- شدد المجتمعون أيضا على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم.
- العمل على احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية بما فيها الحق في التنمية.
- يقرون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب الشراكة الأوروبية- المتوسطية.

- يقررون أيضا إقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة غير الشرعية وغيرها من النقاط الأخرى[1].

- **تقييم مسار برشلونة**

يمكن تقييم مسار برشلونة بتحديد النقاط التالية:

- تطرق مسار برشلونة للأمن المتوسطي بشكل سطحي، وبما يرضي الجميع.
- لم يحدد الإعلان أية التزامات على الدول الأعضاء، واعتمد في تنفيذ بنود الإعلان على حسن النيات.

إن الدول العربية وعلى الرغم من أن المؤتمر تناول أغلب القضايا التي تعاني منها، إلا أنه بسبب غياب التنسيق العربي لم يتم الاستثمار الأحسن لهذه المبادرة، حيث لم يضف المسار أي شيء للأمن القومي العربي أو للتنمية الاقتصادية والسياسية العربية.

إن الهدف الأساسي لعملية برشلونة لم يكن في الواقع موجها للنهوض بالإصلاح في المنطقة، فالحقيقة هو أن الهدف كان في الأساس إنشاء حزام عازل لحماية منطقة أوروبا من التأثيرات المحتملة لعدم الاستقرار القادم من الشواطئ الجنوبية لبحر المتوسط.

اختلاف وتباين مصالح الدول الأوروبية حال دون إيجاد التنسيق بين دول شمال أوروبا وجنوبها[2].

2- الاتحاد من المتوسط

---

1 – النص النهائي للبيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة 27، 218 نوفمبر 1995.

2 – منى يعقوبيان ،" الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط المبادرة الأوروبية،" **معهد السلام الأمريكي**، الاطلاع 2021/11/13، ص 07. USIP. Org/sites/defauit/files/su 127-arabic. Pdf

يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط امتدا لمسار برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبو إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط، عقدت القمة الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط في "هانوفر Hanovre" بألمانيا في مارس 2008، اعتبر هذا الاتحاد تحديثا لمسار برشلونة ودفعة جديدة له[1]. وهذا بعد الشلل الذي أصاب الشراكة الأورومتوسطية.

لقد كان افتتاح القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط في 13 جويلية عام 2008، وافتتحت القمة من قبل الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الذي دعا إلى إنشاء اتحاد أوروبي–عربي يتكون من 44 عضوا منهم الأعضاء السبعة والعشرون (27) في الاتحاد الأوروبي وعشرة أعضاء من الجنوب من بينهم: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا، سوريا، تونس، تركيا والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى كل من: ألبانيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك والجبل الأسود، موناكو والكيان الإسرائيلي[1].

لقد أكد البيان الختامي لقمة الاتحاد من أجل المتوسط على مبادئ مسار برشلونة، حيث لم يخرج نص البيان على المحاور الثلاثة: الأمنية، الاقتصادية والثقافية، وعن طرح الانشغالات نفسها، دعا البيان رؤساء الدول والحكومات المشاركين إلى العمل على ضمان مستقبل أفضل لشعوب البحر الأبيض المتوسط وتحسين النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة وزيادة التعاون في مختلف المجالات.

مشاريع أوروبية أخرى للإصلاح في المنطقة العربية (مشاريع خاصة بالدول) المبادرة الألمانية و المبادرة الفرنسية الألمانية

1 – ناظم عبد الواحد الجاسور، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية،" **مجلة السياسية الدولية**: https://www/iasj.net>iasj>pdf، تاريخ الدخول 2021/11/15.

- مبادرة ألمانيا للإصلاح السياسي

قدم وزير خارجية ألمانيا "يوشكافيشر" أمام مؤتمر "ميونيخ" حول السياسة الأمنية في 07 فيفري 2004 مبادرة ألمانية من أجل الشراكة والتعاون الأوروبي مع دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتقوم فكرة الإصلاح التي عرضها "فيشر" تقوم على مرحلتين وهما:

- **المرحلة الأولى:** دمج عمليات التعاون الأوروبي في المنطقة مع مبادرات وأدوار أخرى موازية مثل دور حلف "الناتو" حتى يكمل كل منهما الأخر، وذلك على أربعة محاور: الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة.
- **المرحلة الثانية:** إعلان المستقبل المشترك الذي تشارك فيه دول المنطقة.

ولقد وضح "فيشنر" أن المبادرة لا يمكن أن تأتي من الخارج وإنما بالدرجة الأولى من الداخل، فحسبه مفتاح الإصلاح الناجح يأتي من داخل المنطقة في حد ذاتها[2].

- المبادرة الفرنسية الألمانية

برزت في القمة الأوروبية الخامسة والعشرين عام 2004، هذا المشروع برز نتيجة لأفكار كل من "فيشر" ونظيره الفرنسي "دومنيك دوفليبان" تم من خلاله بلورة موقف أوروبي مشترك ومستقل عن المشروع الأمريكي اتجاه قضايا وأحداث المنطقة العربية يقوم هذا المشروع على مايلي:

- لا بد من الأخذ في الاعتبار المشاعر الوطنية وهوية كل بلد.
- إن قوة الدفع لا بد أن تكون من المنطقة بحد ذاتها.
- إن الشراكة لا بد أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط.

---

1 – مصطفى كراوة، ""استراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء مسار برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 15، العدد 02 السنة 2023، ص 923، 928.

2 – مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 182.

- إن مسألة تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تمثل أولوية استراتيجية لأوروبا[1].
- تستند هذه المقاربة إلى الاستراتيجية الأمينة الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2003.
- ركزت المبادرة على فاعلية العمل المتعدد الأطراف من خلال تعبئة كل الهيئات المعنية (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، الحلف الأطلسي) إلى جانب المؤسسات المالية الدولية[2].

- **تقييم المبادرات الأوروبية مقارنة مع المبادرات الأمريكية**

1- إن المشروع ألأمريكي ركز على مخاطر الأوضاع الحالية في بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط الكبير، على أمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في أوروبا، تجاهل خطورة هذه الأوضاع على دول المنطقة، في حين أن المشروع الأوروبي ركز أيضا على المخاطر التي تهدد المنطقة.

2- تبنت الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مشروعها أسلوب الفرض حتى ولو تطلب الأمر استخدام القوة والتدخل العسكري أما المقاربة الأوروبية فأكدت على أن الإصلاح لا بد أن يكون من الداخل.

3- تجاهل المبادرة الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي، وهذا خلافا للمبادرات الأوروبية.

4- لم تركز المبادرة الأمريكية على مسألة الحوار والتعاون والشراكة حيث لم يتم استخدام هذه المصطلحات إلا نادرا[3].

---

1 – مباركة سليماني، نفس المرجع، ص 183.

2 – مسلم بابا عربي، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 172، 173.

3 – مباركة سليماني، مرجع سابق، ص 185.

5- يختلف المشروع الأمريكي عن الأوروبي من زاوية أن هذا الأخير يولي أهمية لثلاثة عناصر أساسية وهي: التحديث، الديمقراطية، الأمن، أما الأمريكي فتركيزه انصب حول: الديمقراطية، مكافحة الإرهاب[1].

مبادرات المنظمات الحكومية وغير حكومية الدولية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية

دائما وفي إطار عرض وتقييم لمحتوى المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية، سيتم التركيز على المبادرات التي قدمتها

1 - ، نفس المرجع، ص 186.

المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، وقبل تحديد مضمون هذه المبادرات لا بد من تحديد المقصود بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية.

1-المنظمات الحكومية الدولية

المنظمات الحكومية الدولية "IGO" أو منظمة دولية تتكون من دول ذات سيادة، يتم إنشاء هذا النوع من المنظمات عن طريق معاهدة تعتبر كميثاق لإنشاء المجموعة.

لم تنشأ المنظمات الحكومية الدولية إلا في القرن التاسع عشر، فلقد كانت أول منظمة دولية إقليمية هي اللجنة المركزية للملاحة على نهر الراين التي ظهرت في أعقاب الحروب النابليونية، أما أول منظمة دولية ذات طبيعة دولية تمثلت في الاتحاد الدولي للبرق الذي تأسس عام 1865 حاليا توجد عدة منظمات حكومية دولية منها مثلا: هيئة الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منظمة التجارة العالمية، منظمة الحلف الأطلسي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهم...[1].

غير أن من ضمن المنظمات التي يمكن التركيز عليها والتي كان لها تأثيرا على الإصلاح السياسي في المنطقة العربية نجد:

أ-هيئة الأمم المتحدة والإصلاح السياسي

لقد اتسع مجال اهتمامات الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم يعد الهاجس الأساسي كما كان الشأن في فترة الحرب البادرة مرتبطا بقواعد التعايش السلمي وحفظ السلم والأمن الدوليين، أصبح هناك اهتمام بحماية حقوق

1- رند عتوم، ماهي المنظمات الحكومية الدولية 2020/10/19، الاطلاع 2023/11/05، الموقع https://lle3arabi.com

الإنسان، ومنه اعتبر الفرد محور أساسي لمجموعة من المعايير الدولية تلتزم الدول الأطراف بضمانها في إطار علاقاتها مع مواطنيها[1].

من الخطوات الجديدة أيضا والتي يمكن ربطها أيضا بالمنطقة العربية، اعتماد الأمم المتحدة لاستراتيجية عالمية لمناهضة الإرهاب، تم الإعلان عنها رسميا في 19 سبتمبر 2006، ويتم تفعيل هذه الاستراتيجية من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات وهي:

- التصدي للأوضاع التي تؤدي إلى الإرهاب.
- منع الإرهاب ومكافحته.
- اتخاذ التدابير التي تكفل بناء القدرات للدول مما يساعدها على مكافحة الإرهاب[2].

تبنت أيضا هيئة الأمم المتحدة استراتيجية تقوم على إرساء دعائم البناء الديمقراطي، حيث صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 137/46 بتاريخ 18 سبتمبر 1991 يتعلق بمراقبة الانتخابات وتدبير الانتقال الديمقراطي، تأخذ هذه المساعدة شكل تنظيم وإجراء والإشراف على عملية الانتخاب، والمشاركة كبعثة تقوم بمراقبة الانتخاب.

لقد كانت فترة التسعينيات فترة حافلة من خلال مشاركة الأمم المتحدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات في عدة دولا عربية مثل السودان والعراق وغيرهما.

وانطلاقا من كون عملية توطيد الديمقراطية يتجسد من خلال عدة آليات منها الانتخابات، وعليه فلقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة العديد من القرارات

---

1 – يوسف البحيري، **نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي**، مراكش:المطبعة والوراقة الوطنية الدوديات، ط 01، سنة 2012، ص 14، 15.

2 – يوسف البحيري، المرجع السابق، ص 39.

الأمميـة التـي تؤكـد فيهـا أن إرادة الشـعب التـي يعبـر عنهـا مـن خـلال الانتخابـات الدورية والنزيهة تمثل أساس سلطة الحكم.

إلـى جانـب القـرار المـذكور، هنـاك قـرار آخـر 190/49 مـؤرخ فـي 23 ديسـمبر 1994 تـم فيـه تحديـد حـدود مراقبـة المسـارات الانتخابيـة مـن طـرف الأمـم المتحدة.

لكـن كملاحظـة فـإنّ عمليـة إرسـال بعثـات دوليـة لمراقبـة الانتخابـات فـي الـدول العربيـة أو غيرهـا لا يمكـن أن يتحقـق إلا بنـاء علـى طلـب الدولـة المعنيـة نفسـها، حيـث لا يجـب علـى الهيئـة الأمميـة أن تتـدخل مـن تلقـاء نفسـها وهـذا احترامـا لسـيادة الدول[1].

- الحلف الأطلسي والإصلاح السياسي في منطقة العربية

كمـا هـو معلـوم فـإن حلـف الشـمال الأطلسـي نشـأ بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، ولقـد دعـا ونسـتون تشرشـل فـي مـارس 1946 إلـى ضـرورة إنشـاء حلـف يضـم الـدول الغربيـة خاصـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبريطانيـا لمواجهـة الاتحـاد السـوفياتي، بعـد الأحـداث التـي وقعـت مـا بـين 1947- 1949 حفـزت الولايـات المتحـدة ودول أوروبـا الغربيـة (خمـس دول أوروبيـة) علـى توقيـع معاهـدة الـدفاع المتبـادل والتـي تعـرف بمعاهـدة بروكسـل[1] التـي اعتبـرت بمثابـة المرحلـة التمهيديـة لتشكيل الحلف الأطلسي في الرابع من أبريل عام 1949.

تتلخص أهداف الحلف في نقطتين أساسيتين هما:

1- احتواء المد الشيوعي في أوروبا من خلال حصره في أوروبا الشرقية.

1 - صيلح ربيحة، غربي فاطمة الزهراء، " **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، الملجد 06، العدد 01، سنة 202، ص 361، 362.

2- منع الاتحاد السوفياتي عن القيام بأي هجوم على دول أوروبا الغربية[2].

لقد برز اهتمام الحلف الأطلسي بمنطقة الشرق الأوسط الكبير منذ انعقاد قمة روما عام 1991 ضمت قادة دول الحلف، ولقد حددت قمة واشنطن لعام 1999 أن أمن الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي أصبح مهددا من قبل المناطق المحيطة وحتى البعيدة عن الأطلسي، كل هذا جعل من الحلف يركز على هذه المنطقة التي تعتبر الدول العربية جزءا لا يتجزأ منها، فالمصلحة التي يهدف إلى تحقيقها الحلف أصبحت ليست محصورة في المصلحة العسكرية أو الأمنية بل هناك مصالح أخرى ولذلك أعطيت أدوار جديدة للحلف الأطلسي لم يعرفها من قبل وظهرت معالم الدور الجديد في قمة إسطنبول عام 2004، كما برزت أيضا في الإجتماع الذي كان بفرنسا (نيس) عام 2005 وفي مؤتمر روما 2005 حول الدور الذي يجب أن يلعبه الحلف في منطقة الشرق الأوسط تمثلت هه الأدوار في عدة نقاط، يمكن ذكر البعض منها:

- التدخل لغرض منح حق تقرير المصير للإثنيات والقوميات.
- التدخل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي.
- العمل على إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في دول المنطقة.
- محاولة تغيير النظام السياسي للدول.
- التدخل لمنع حركات التطرف والعنف[3].

---

1 – ليلى موسى، أحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945-2000**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة 2001، ص 42، 44، 45.

2 – نفس المرجع السابق، ص 53.

3 – وداد غزلاني، كنزة فني، " الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال ألأطلسي في الشرق الأوسط الكبير"، ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمنية، **مجلة الدراسات القانونية**، العدد 07، جانفي 2018، ص 125، 126.

ونظـرا لأهميـة مبـادرة إسـطنبول سـيتم التركيـز عليهـا باعتبارهـا تمثـل منعطفـا هاما لمسار الحلف اتجاه منطقة الشرق الأوسط.

- مبادرة إسطنبول للتعاون (جوان 2004)

تمثـل مبـادرة إسـطنبول الانطلاقـة التـي فتحـت المجـال للتنسـيق بـين الحلـف الأطلســي ودول الخلـيج، رغـم أن أي مبـادرة كانــت موجهــة فــي الأســاس لتحقيــق المشــاركة الطويلــة الأمــد فــي الأمــن الإقليمــي والشــامل لتفعيــل التعــاون بــين دول الشــرق الأوســط الكبيــر والحلــف الأطلســي، ضــمت المبــادرة كــل مــن الكويــت والإمـارات العربيـة المتحـدة، البحـرين، قطـر ثـم انضـمت كـل مـن السـعودية وعمـان. تهدف مبادرة اسطنبول إلى تحقيق:

- تحقيــق الاســتقرار والأمــن الإقليميــين مــن خــلال المشــاركة بعمليــات تكــون قيادتهـا مـن طـرف الحلـف ضـد الإرهـاب وأيضـا تجـارة الأسـلحة والعمـل علـى تبادل المعلومات.
- تطوير القدرات الدفاعية للدول المعنية من خلال القيام بتدريبات عسكرية.
- تعميق التعاون الثنائي.

يمكـن القـول أن هـذه المبـادرة فتحـت لاحقـا المجـال لشـرعية تواجـد القواعـد العسكرية الغربية أغلبها أمريكية في المنطقة[1].

وفيمـا بعـد طـرح مفهـوم اسـتراتيجي جديـد للحلـف وذلـك فـي إطـار قمـة "لشــبونة" التــي عقــدت بتــاريخ 19-20 نــوفمبر 2010، حيــث حــددت وثيقــة "لشـبونة" الأسـلوب الـذي سـينتهجه الحلـف لتحقيـق الأمـن خاصـة وأن دول الحلـف أدركـت بـأن الصـراعات التـي تحـدث خـارج حـدود الحلـف تـؤثر علـى أمـن دولـه، ولـذلك الحلـف يتـدخل عنـد الضـرورة قصـد التصـدي لمثـل هـذه التهديـدات مـن خـلال

1 - فلة قصدالي،" الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط،" **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 207.

إدارة أو الحيلولة دون اندلاع الأزمات، وتمت الإشارة إلى أن الحلف الأطلسي يملك الإمكانيات والقدرات العسكرية والسياسية التي تسمح له بالتصدي لمختلف الأزمات[1].

-المنظمات الدولية غير الحكومية

أطلقت عليها عدة تسميات، هناك من أطلق عليها اسم المنظمات الأهلية وهناك من سماها بالمنظمات غير الربحية، كما نجد من أطلق عليها اسم المنظمات التطوعية.

-تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

هي عبارة عن تجمعات والحركات يتم تشكيلها أو إنشاؤها من طرف أفراد ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل وتكون لها صفة الديمومة والمثابرة، مع انعدام الغرض الربحي.

لقد فرق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره رقم 288 والصادر عام 1950 بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية معتبرا أن منظمة «غير حكومية هي كل منظمة لا يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات».

وفيما يخص خصائص هذه المنظمات فتتمثل في:

- الغايات والأهداف هي دولية، إما عالمية وإما إقليمية.
- العضوية فيها مفتوحة للأفراد والتجمعات شريطة أن يتفق اختصاصها مع اختصاص المنظمة.

---

1 – وفاء بوراس، منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص 317.

- لـيس لهـا هـدف ربحـي يعـاد توزيعـه بـين أعضـائها (باسـتثناء المنظمـات التـي تعمل على مساعدة أعضائها).
- يتميز نشاطها بالاستمرارية والديمومة[1].

مـا يلاحـظ علـى المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة أنهـا تركـز علـى عـدة أنشـطة وقضـايا ذات طـابع عـالمي، مثـل حقـوق الإنسـان وحمايـة البيئـة وتحقيـق السـلام ومراقبـة الانتخابـات، ومسـاعدة اللاجئـين وضـحايا الحـروب والنزاعـات، تتـدخل أيضـا فـي شـتى المجـالات والقطاعـات الخاصـة بالحيـاة السياسـية والاجتماعية والقانونية وغيرها[1].

-الدور السياسي للمنظمات الدولية غير الحكومية في المنطقة العربية

توجـد عـدة منظمـات دوليـة غيـر حكوميـة مارسـت التـأثير والضـغط علـى عـدة أنظمـة سياسـية عربيـة بغـرض إحـداث إصـلاحات سياسـية تتوافـق مـع الـنهج الديمقراطي من ضمن هذه المنظمات يمكن أن نذكر:

- منظمة هيومن رايتس وتش Human Rights Watch

منظمة هيومن رايتس وتش منظمـة دوليـة متخصصـة فـي مجـال مراقبـة مـدى احتـرام الـدول والمؤسسـات لحقـوق الإنسـان فـي شـتى بقـاع العـالم، تأسسـت المنظمـة كمراقـب حقـوق الإنسـان عـام 1978، كانـت تسـمى لجنـة مراقبـة اتفاقيـات هلسـنكي، وفـي الثمانينـات نشـأت لجنـة لمراقبـة الأمـريكيتين بشـأن انتهاكـات حقـوق الإنسـان،

1 - ريمون حداد، **العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية**، أشخاص العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت،.دار الحقيقة، ط 02، 2006، ص 378، 379.

اتسع مجال نشاط المنظمة فأصبحت تغطي عدّة مناطق من العالم، إفريقيا، آسيا و الشرق الأوسط.

لقد توحدت لجان المنظمة عام 1988، فأصبحت تعرف "بهيومن رايتس ووتش"، مقر المنظمة بنيويورك.

تتمثل مهمتها في رصد ما تقترفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان، ولذا فإنها تدافع عن:

- حرية الفكر والتعبير
- تعمل على إقامة العدل والمساواة، بناء مجتمع مدني قوي.
- محاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان[2].

فيما يخص دور هذه المنظمة في المنطقة العربية التي تمثل احدى الضغوطات الخارجية التي تستهدف الإصلاح السياسي وفق محتوى معين، فلقد تجسد دورها من خلال التقارير التي تقدمها، منها مثلا التقرير السنوي لعام 2003 الخاص بمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، بأن الأوضاع لا تتوافق مع النهج الديمقراطي حيث وضح التقرير على أنّ الطابع التسلطي ظل هو السائد في المنطقة العربية، كما أنّ قوانين الطوارئ و الإستثنائية لا تزال سارية المفعول في عدّة مناطق منها الجزائر، العراق، مصر،سورية وغيرها، ووضح التقرير أيضا على أنّ المحاكم العسكرية لا تزال تعمل في الأردن و لبنان مصر وتونس، إلى جانب دولا أخرى، وبيّن التقرير من جانب آخر على عدم تمتع السلطة القضائية مثلا بالإستقلالية في كل من تونس و الجزائر، كما تم التأكيد على ضعف مؤسسات المجتمع المدني، أما البرلمانات المنتخبة أو مجالس الشورى الوطنية

---

1 – سيد المين ولد سيد عمر الشيخ، "المنظمات غير الحكومية والسيادة القومية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 01 سنة 2021، ص 245.

2 – هيومن رايتس ووتش: الموسوعة 2014/11/27، الاطلاع 2023/11/06: https://www.ljazeera.net.

فحسب التقرير فمهمتها في المنطقة تقوم على المصادقة التلقائية على ما تقرره السلطة التنفيذية، استعرض التقرير أيضا وضعية الإعلام الذي تعرض للضغط حيث تم حظر بعض الصحف و إغلاق أخرى[1]، كما استعرض أيضا وضعية المرأة وغيرها من المواضيع التي بينت حسب التقرير على أنّ المنطقة العربية لا تزال بعيدة عن النهج الديمقراطي.

وفي التقرير العشرون للمنظمة الصادر في 24 يناير 2010 دعت هيومن رايتس ووتش مصر إلى إلغاء العمل بقانون الطوارئ وإعادة هيكلة وتنظيم الأجهزة الأمنية، كما دعت ليبيا إلى إطلاق سراح السجناء المحتجزين، وطالبت أيضا من السلطات السودانية إلى وضع حد للإعتقالات التعسفية ودعت من جهة أخرى الأسرة الدولية إلى ضرورة نشر مراقبين في السودان للتحقق من تنظيم انتخابات حرة و ذات مصداقية[2].

إذا هذه بعض القضايا التي تثيرها المنظمة في تقاريرها والتي تشكل ضغطا على الأنظمة السياسية العربية.

منظمة العفو الدولية Amnesty international

تعد احدى المنظمات التي تشكل تقاريرها ضغطا على الأنظمة ومن بينها الأنظمة السياسية العربية، لقد تأسست هذه المنظمة غير الحكومية في يوليو عام 1961 بلندن، تتمثل مهمتها في القيام بإجراءات التحقيق لكشف الحقائق في الدول التي تقع على ترابها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولذلك نجدها تقوم بنشر المطبوعات و اعداد التقارير السنوية التي تعتبر مرجعا عاما أساسيا تستند

[1] – https://www.hrw.org>wr2003

[2] – https://www.dw.com 25 janvier 2010

عليه الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية إلى جانب وسائل الإعلام المحلية و الخارجية.[1]

توجد عدّة تقارير صادرة عن المنظمة خصت بها الدول العربية منها مثلا التقرير الصادر في 27 ماي 2010 حيث رسم هذا التقرير صورة قاتمة عن عن أوضاع حقوق الإنسان و حريات التعبير و المعتقد و الصحافة، أشار التقرير إلى استمرار سقوط المدنيين في العراق جراء العنف الطائفي و الديني خلال عام 2009، أشار التقرير أيضا إلى حملات السلطات في بلدان عربية مثل الجزائر و مصر و السعودية لمكافحة الإرهاب تشكل تضييقا للمعارضة السلمية، وانتهاكا لحقوق الإنسان.

أشار التقرير أيضا إلى وضعية المرأة العربية وأعتبر أنّ حقوقها منتهكة في عدّة دولا عربية، مثل دول الخليج إلى جانب إشارة التقرير إلى انتهاك حرية الصحافة.[2]

إذا هذا مجرد نموذج يمكن اعتباره ألية ضغطا تمارسها منظمة العفو الدولية قصد إلزام الدول العربية بإحداث إصلاحات تكرس النهج الديموقراطي، لكن ما يلاحظ على مبادرات المنظمات غير الحكومية الدولية أنّ تقاريرها ولجانها التي تقوم بالمعاينة مسيسة، وفيها نوع من الإنتقائية، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية وضع برنامجها الإصلاحي الخاص بها.

الإصلاح السياسي من الداخل: مبادرات جامعة الدول العربية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية

[1] – بوعلام بوسكرة، "وضعية احترام حقوق الإنسان في الجزائر وفقا لتقارير منظمة العفو الدولية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية**،مجلد 54، عدد 05، مارس 2017، ص 560.

[2] – النزاعات و احتكار السلطة وراء تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية،2010/05/27 الاطلاع: 2023/11/20 الموقع: https://www.dw.com

لـم تقبـل معظـم الـدول العربيـة مشـاريع الإصـلاح الخارجيـة، لعـدة أسـباب أهمهـا أن الإصـلاح لا بـد أن يكـون مـن الـداخل، وأنّ هـذه المشـاريع لـم تحتـرم الهويـة الخاصـة بالمجتمعـات العربيـة، كمـا أن هـذه المشـاريع تمثـل وصـاية جديـدة للـدول الغربيـة علـى المنطقـة العربيـة ممـا يكـرس سياسـة الهيمنـة والتبعيـة، لـذلك عملـت جامعـة الـدول العربيـة علـى طـرح عـدة مشـاريع للإصـلاح السياسـي وهـذا منـذ سـنة 2004، حيـث كانـت البدايـة مـع قمـة تـونس ثـم تلتهـا قمـة الجزائـر فـي 2005 وبعـدها الريـاض 2007، ثـم قمـة دمشـق 2008 وقمـة الدوحـة ثـم قمـة سـيرت فـي 2010.

أولا: قمة تونس (ماي 2004)

عقـدت قمـة تـونس بتـونس العاصـمة خـلال الفتـرة الممتـدة مـن 22 إلـى 23 مـايو سـنة 2004 ولقـد جـاءت هـذه القمـة كـرد فعـل للمبـادرة الأمريكيـة الخاصـة بالشـرق الأوسـط الكبيـر والتـي طالبـت الـدول العربيـة بضـرورة الإصـلاح السياسـي، كمـا جـاءت أيضـا كـرد فعـل للمبـادرات الأوروبيـة التـي اسـتهدفت إصـلاح الأنظمـة العربية.

تـم فـي هـذه القمـة إقـرار وثيقـة العهـد والوفـاق والتضـامن، فلقـد نصـت علـى عـدة نقـاط تخـص القضـية الفلسـطينية ومسـألة السـلام مـع إسـرائيل، كمـا تـم التأكيـد علـى ضـرورة تعزيـز التكامـل بـين الـدول العربيـة، وحـل المنازعـات بـالطرق السـلمية، لكـن أهـم نقطـة تمـت إثارتهـا والتـي تعـد اسـتجابة للتحـديات التـي أصـبحت تمثلهـا المشـاريع الإصـلاحية الخارجيـة، مـا ورد فـي نـص العهـد و المتمثـل فيمـا يلـي:« وقـد عقـدنا العـزم علـى مواصـلة خطـوات الإصـلاح الشـامل التـي بـدأتها الـدول العربيـة

في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة والمنشودة...تعزيز روح المواطنة...»[1].

إذا من خلال قراءة هذه الفقرة وما تبعها نلاحظ مايلي:

- أن الدول العربية حسب ما ورد في وثيقة العهد شرعت في الإصلاح السياسي.
- أن هذا الإصلاح يشمل عدة مجالات: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وتربوية، هدف هذا الإصلاح تحقيق التنمية المستدامة.

وورد أيضا في وثيقة تعزيز روح المواطنة، دعم سبل حرية التعبير.

- رعاية حقوق الإنسان وفقا للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومختلف العهود والمواثيق الدولية، إذا نلاحظ ربط حقوق الإنسان بالميثاق العربي أولا ثم العهود والمواثيق الدولية.
- تعزيز دور المرأة العربية في بناء المجتمع[2]، مع ربط ذلك بالعقيدة والقيم والتقاليد، هنا نلاحظ أيضا تأثر الدول العربية بالمشروع الأمريكي الذي خصص حيزا للمرأة وحقها.

لكن بالعودة إلى البيان الختامي للقمة 16 نلاحظ تفاصيل أخرى إلى جانب ما تم إقراره في وثيقة العهد والوفاق والتضامن التي ذكرت بعض العناصر الواردة فيها، فرغم أن البيان احتوى على 50 نقطة تخص عدة قاضيا تهم المنظمة العربية بداية من القضية الفلسطينية إلى جانب قاضايا أخرى مطروحة مثل الوضع في العراق، الصومال، السودان، مسألة نزع السلاح في الشرق الأوسط، تطوير آليات التعاون، تكريس التكامل وغيرها، ونلاحظ أن موضوع

---

2 – نص وثيقة العهد، تأكيد العزم على مواصلة الإصلاح الكامل لتحقيق التنمية المستدامة: https://www.addustour.com/articles/399904، الاطلاع 2021/12/10.

الإصلاح السياسي أو كل ما له علاقة بهذا الإصلاح ذكر فقط في نقطتين أساسيتين وهما في النقطة 27 و28.

حيث تمت الموافقة على اعتماد القادة العرب للميثاق العربي لحقوق الإنسان والعمل على تعزيزها وترسيخها وحمايتها في الدول العربية.

كما أقر القادة أيضا وثيقة التطوير والتحديث والإصلاح التي اعتمدتها القمة العربية السادسة عشرة التي تضمنت عدة نقاط تخص الإصلاح في المنطقة العربية، والذي طرحت معه فكرة التحديث والتطوير، فلقد تم التأكيد على ضرورة استمرار الجهود وتكييفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية.

هنا نلاحظ استعمال مصطلح التطوير، كما تم التركيز على أن هذه العملية تتم وفقا للإرادة الحرة للدول العربية، هنا نجد أن هذه الفكرة هي رسالة للطرح الأمريكي على وجه الخصوص في إطار ما عرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير وغيرها من المشاريع اللاحقة.

وإلى جانب التأكيد على الإرادة الحرة أضيفت فقرة أخرى وكأنها تبريرا للفكرة السابقة، وهي أن عملية الإصلاح بصفة عامة لا بد أن تراعي القيم الثقافية والدينية والحضارية لدول المنطقة، كما ربطت العملية أيضا بإمكانيات وظروف كل دولة.

في وثيقة التطوير والتحديث والإصلاح ربطت عملية احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير بالمرجعية التي جاءت في مختلف العهود والمواثيق الدولية والميثاق العربي لحقوق الإنسان نلاحظ إعطاء الأولوية للمواثيق ثم للميثاق العربي[1].

1 – الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي انعقدت بتونس ماي 2004، تضمن 53 مادة، أنظر النص الكامل على الرابط الميثاق العربي لحقوق الإنسان: http://hrlibrary.umn.

ركـزت الوثيقـة كـذلك علـى المـرأة ودورهـا فـي المجتمـع العربـي الـذي يشـمل عدة مجالات وميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مـا يلفـت مـن خـلال قـراءة الوثيقـة أنـه عنـد الحـديث عـن موضـوع الاقتصـاد اسـتعمل مصـطلح الإصـلاحات الاقتصـادية والتـي ربطـت بتفعيـل دور القطـاع الخاص، تحرير التجارة[1] وغيرها من النقاط الأخرى.

إذا هـذه تمثـل أهـم النقـاط التـي أثيـرت فـي القمـة 16 والتـي عقـدت بتـونس فـي مـاي 2004 والتـي جـاءت كـرد فعـل للمبـادرات الخراجيـة، حيـث حـاول القـادة العـرب صياغة مشروع يتوافق مع الظروف الداخلية ومع قيم وهوية المجتمعات العربية.

ثانيا: قمة الجزائر 22-23 مارس 2005

عقـدت القمـة 17 لجامعـة الـدول العربيـة بـالجزائر بتـاريخ 22- 23 مـارس 2005 أهـم مـا نصـت عليـه التأكيـد علـى مواصـلة الجهـود الراميـة إلـى تطـوير وتحـديث جامعـة الـدول العربيـة وتفعيـل آلياتهـا لمسـايرة التطـورات العالميـة، لكـن مـا يهـم مـن الموضـوع هـو موقـع الإصـلاح السياسـي وأهميتـه فـي هـذه القمـة، حيـث نـص البيـان الختـامي للقمـة علـى مواصـلة مسـيرة التطـوير والتحـديث فـي الـوطن العربـي لتعزيـز الممارسـة الديمقراطيـة وتوسـيع المشـاركة السياسـية، وهـذا ترسـيخا لقـيم المواطنـة والثقافـة الديمقراطيـة وترقيـة حقـوق الإنسـان، وفسـح المجـال للمجتمـع المدني وإعطاء للمرأة مكانة هامة للقيام بمختلف الأدوار[2].

بـالنظر إلـى مـا ورد فـي نـص البيـان نلاحـظ أنـه اسـتعمل أيضـا مصـطلح التحـديث والتطـوير ولـم يسـتعمل عبـارة الإصـلاح السياسـي، ذكـرت أيضـا

1 - أنظر النص الكامل لمسيرة التطوير والتحديث والإصلاح على رابط: https://www.aljazeera.net>2004/10.

2 - أنظر النص الكامل للقمة العربية 2005 في الجزائر على الرابط: https://www.wikiwand.com/ar

الديمقراطيـة والمشـاركة السياسـية وقـيم المواطنـة، حقـوق الإنسـان، المجتمـع المـدني، المرأة لكن دون التفصيل فيها.

لكـن رغـم عـدم التفصـيل فـي موضـوع الإصـلاح، إلا أن قمـة الجزائـر كانـت مناسـبة الأولـى التـي عـرض فيهـا تقريـر الأمـين العـام حـول "مسـيرة التطـوير والتحـديث"، الـذي تضـمن ملخصـا لجهـود عشـر دولـة قـدمت لأمانـة الجامعـة تقـارير عمـا تـم اتخـاذه مـن خطـوات إصـلاحية خـلال سـنة مـن انعقـاد قمـة تـونس (مـاي 2004).

الـدول المعنيـة هـي: السـعودية، مصـر، تـونس، الجزائـر، جيبـوتي، السـودان، العراق، المغرب، اليمن.

فيمـا يخـص السـعودية فقـد اتخـذت عـدة إجـراءات إصـلاحية منهـا توسـيع مشـاركة المـواطنين فـي الشـؤون المحليـة عـن طريـق المشـاركة فـي الانتخابـات البلدية.

أمـا مصـر فلقـد نـوه الأمـين العـام للجامعـة "عمـرو موسـى" بمـا اتخذتـه القيـادة المصـرية، حيـث أقـدمت علـى تعـديل المـادة 76 مـن الدسـتور للسـماح بانتخـاب رئيس للبلاد بين أكثر من مترشح.

وفيمـا يخـص الجزائـر فـتم التنويـه بمبـادرة الوئـام المـدني والمصـالحة الوطنيـة التـي تـم اتخـذها للخـروج مـن الأزمـة الوطنيـة التـي مـرت بهـا الجزائـر خـلال عشـرية كاملـة، إلـى جانـب خطـوات أخـرى اتخـذت كالانتخابـات الرئاسـية، التـي جـرت عـام 2004 والتي شاركت جامعة الدول العربية وجهات دولية في ملاحظتها[1].

1 – مسلم بابا عربي، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 181.

ثالثا: قمة الخرطوم (مارس 2006)

بعد قمة الجزائر عقدت قمة الخرطوم بالسودان والتي كانت القمة رقم 18 عقدت في 28 و29 مارس 2006، أهم ما نصت عليه القمة في مجال الإصلاح السياسي تثمينها للجهود المتواصلة والتي تبذلها الدول العربية من أجل تعميق ممارسات الديمقراطية والإرادة الرشيدة وتعزيزها، وكذلك دعم كافة المبادرات الوطنية التي تدرج في هذا المجال، والعمل على توسيع مشاركة قوى المجتمع المدني ومؤسساته في جهود التحديث والتطوير والإصلاح.

كما أشاد البيان بالممارسة الديمقراطية في فلسطين ونزاهة الانتخابات التشريعية وشفافيتها، وأيضا أعرب المجتمعون عن تضامنهم مع لبنان وحقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن المؤسسات الدستورية، وتأييد الحوار الوطني اللبناني، وتم الترحيب أيضا بالمصالحة الوطنية الصومالية وكذلك المصالحة الوطنية بجمهورية القمر المتحدة، وإجراء انتخابات الرئاسية.

إذا هذه أهم النقاط التي وردت في الإعلان والتي لها علاقة بموضوع الإصلاح السياسي[1].

رابعا: قمة الرياض (مارس 2007)

تعتبر قمة الرياض القمة 19، فلقد أشاد الأمين العام بما تم تحقيقه في مجال الإصلاح ووضح على أن العملية تسير على قدم وساق تفعيلا لما تم إقراره في قمة تونس والجزائر، ووضح بأن الخطوات التي قطعتها الدول العربية على طريق الإصلاح ستتكاثر ثمارها لتصل إلى المواطن العربي[2].

---

1 – أنظر نص بيان إعلان الخرطوم على الرابط: https://www.alwatan.voice.com

2 – مسلم بابا عربي، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 183.

خامسا: قمة دمشق (مارس 2008)

سمي البيان الختامي لقمة دمشق "بإعلان دمشق"، لقد انعقدت هذه القمة في ظل ظروف إقليمية تميزت بالتوتر، كما غاب عنها عشرة زعماء من الإثنين وعشرين التي تشكل الجامعة، لم يطرح في هذه القمة موضوع الإصلاح السياسي، وإنما تطرق لبيان الختامي لعدة قضايا تهم المنطقة العربية كمسألة تجاوز الخلافات العربية العربية، الوقوف في وجه الحملات والضغوط السياسية والاقتصادية التي تفرضها بعض الدول مع ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد هذه الحملات والضغوط[1]، مساندة الشعب الفلسطيني وحكمه، تم أيضا البحث في عدة مواضيع أخرى تخص لبنان، السودان، الصومال، العراق، جمهورية جزر القمر.

سادسا: قمة الدوحة (30 مارس 2009)

تام اقتصار أشغال القمة إلى يوم واحد فقط، وقد تم التأكيد في هذه القمة على أهمية المصالحة العربية إلى جانب دعم الصمود الفلسطيني، والوقوف إلى جانب الرئيس السوداني "عمر البشير"، أما فيما يخص الإصلاح السياسي فلقد أثار الأمين العام للجامعة العربية إلى أن التحديث والتطوير قد بدأ بالفعل في مختلف الدول العربية لكنه يسير بخطى بطيئة وبنوع من التردد[2].

سابعا: قمة سرت الليبية (مارس 2010)

تعد قمة سرت القمة 22، كانت هذه القمة آخر قمة تعقد قبل أحداث الربيع العربي، تطرقت لعدة قضايا منها التأكيد على التضامن العربي وإنهاء

1 – أنظر نص بيان إعلان دمشق مارس 2008 على الرابط: thhps://elaph.com>politics>2008.

2 – مسلم بابا عربي، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 183.

الخلافات العربية، مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية ومؤسساتها، دعم القضية الفلسطينية، التأكيد على التعاون العربي الإفريقي وغيرها من النقاط الأخرى.

وبخصوص مسألة الإصلاح السياسي فنجد إشارة إلى هذا الموضوع عند التطرق إلى موضوع الشباب وضرورة مشاركتهم الفعالة في المجتمع من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أشار البيان الختامي للقمة إلى موضوع آخر وهو حقوق الإنسان، حيث أعرب المشاركون عن ارتياحهم لوضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، كما تم التأكيد مجددا على أهمية تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا وسياسيا، كما نص أيضا البيان على ضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة من خلال سن التشريعات التي تصونها وتحميها[1].

إذا هذه أهم النقاط التي لها ارتباط بالإصلاح السياسي والتي وردت في البيان الختامي لقمة سرت بليبيا.

- تقييم المبادرات الرسمية لجامعة الدول العربية الخاصة بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية

يمكن اعتبار قمة تونس (مارس 2004) من أهم القمم التي بحث في موضوع الإصلاح السياسي، خاصة وأنّ القمة اعتمدت على بيان مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، والذي أصبح كمرجعية يعتمد عليها للقيام بالإصلاحات المطلوبة، كما تم إقرار في نفس القمة وثيقة العهد والوفاق والتضامن التي بينت على أن الإصلاح يشمل عدة مجالات، وأكدت على روح

1 - أنظر البيان الختامي للقمة العربية بسرت على الموقع: وكالة أبناء الإمارات: https://wam.ae>details.

المواطنة ورعاية حقوق الإنسان وفقا للميثاق العربي لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية.

في قمة الجزائر تم التأكيد مجددا على أهمية وثيقة التطوير والتحديث والإصلاح، لكن بعد قمة الجزائر بدأت وتيرة التأكيد على الإصلاح تنقص شيئا فشيئا وهذا يرجع لعدة عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية وأيضا البيئة الداخلية، لأنه سيلاحظ إعطاء أولوية كبيرة لقضايا أخرى عرفتها المنطقة العربية بعد 2006 خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبالعلاقات العربية العربية وعلاقة الدول العربية مع القوى الإقليمية مثل إيران، لكن يلاحظ أن قمة "سيرت بليبيا" والتي عقدت قبل أحداث الربيع العربي أولت أهمية لبعض القضايا التي لها الارتباط مع الإصلاح منها التأكيد على

دور الشباب في عملية التنمية ذات الأبعاد المختلفة التي منها البعد السياسي، أيضا مسألة حقوق الإنسان.

وهكذا نلاحظ أن محتوى الإصلاح الذي أكدت عليه جامعة الدول العربية بني على عدة خصائص يمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية:

1- تم استعمال مصطلح التحديث والتطوير كبديل لمصطلح التغيير والإصلاح[1]، وهنا نلاحظ أن الطرف العربي أراد أن يثبت للآخر أن الأنظمة العربية تحتاج فقط لعمية تحديثها وتطويرها وليس إصلاحها أو تغييرها.

2- لم يتم تحديد خطوات هذا الإصلاح بشكل دقيق ومفصل، كما لم يحدد الإطار الزمني الخاص به، كل ما ذكر كان عبارة عن عموميات مراعاة لجميع الأطراف التي كانت ترفض فكرة الإصلاح السياسي.

---

1 – مسلم بابا عربي، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 180.

3- انطلاقا من المشاريع الأمريكية والأوروبية والتي أكدت على دور المرأة وضرورة إعطائها المكانة اللازمة، فلقد حاولت الحكومات العربية وفي إطار جامعة الدول العربية التأكيد على مكانة ودور المرأة ليس في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي بل والسياسي كذلك.

4- أكدت الحكومات العربية على ضرورة مراعاة الإصلاح للنظم الدينية والحضارية والثقافية للمجتمعات العربية.

5- ضرورة مراعاة ظروف وإمكانيات كل دولة للقيام بالإصلاح السياسي.

6- إن قراءة البيانات الختامية للقمم المذكورة سابقا يلاحظ محاولة الحكومات العربية إرضاء الجميع على مستوى جامعة الدول العربية، وإرضاء الطرف الخارجي الذي مارس عدة ضغوطات قصد دفع الدول العربية لنهج طريق الإصلاح السياسي ولذا حاول الخطاب العربي الرسمي أن يوظف بعض المصطلحات كمصطلح ترقية حقوق الإنسان، مساهمة المرأة في الحياة السياسية، وغيرها من المصطلحات التي تمثل رسائل للطرف الآخر.

المبادرات الداخلية غير الرسمية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية

مبادرات المجتمع المدني

توجد مبادرات داخلية أخرى للإصلاح السياسي في المنطقة العربية إلى جانب تلك المتعلقة بالمبادرات الحكومية في إطار جامعة الدول العربية، حيث قدم المجتمع المدني العربي رؤيته حول الإصلاح السياسي وتجسد ذلك في عدة مؤتمرات ولقاءات ومنتديات غير رسمية منها مثلا بيان صنعاء جانفي 2004 وثيقة الإسكندرية مارس 2004، مبادرة بيروت مارس 2004.

- تعريف المجتمع المدني وعلاقته بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية

إن المجتمع المدني يضم المؤسسات غير الحكومية ومختلف البنى والتنظيمات والجمعيات، لا يخضع مباشرة لهيمنة السلطة، هناك من اعتبر المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير الحكومية، كما ينظر إليه على أنه جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتصف بدرجة من التمايز، وكذلك الاستقلال عن الدولة ومختلف أجهزتها[1].

لا يمكن تجسيد الإصلاح السياسي بعزل المجتمع المدني، والملاحظ فيما يخص المجتمع المدني العربي، أن البيئة الخارجية ساهمت في دفع وتعزيز مكانته باعتباره إحدى القوى غير الرسمية الفاعلة التي لها دور كبير في تجسيد الإصلاحات السياسية، لأنه لا يمكن أن يحدث اصلاح سياسي حقيقي بانعدام قوة الدفع من طرف قوى المجتمع المدني، الأمر الذي سمح لهذا الأخير أن ينشط بكل أريحية خاصة وأن المبادرات الخارجية منها مشروع الشرق ألأوسط الكبير أكدت على دور المجتمع المدني العربي وأهميته في إحداث الإصلاحات السياسية، ولذا أقر المشروع تقديم كل الدعم لمؤسسات المجتمع المدني والضغط على الحكومات التي تحاول أن تفرض سيطرتها وهيمنتها عليه، لذلك نشط المجتمع المدني العربي وقدم عدة مبادرات للإصلاح أهمها:

- إعلان صنعاء 12 يناير 2004

عقد مؤتمر حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية في صنعاء عاصمة اليمن يومي 11 و12 يناير 2004 شاركت في المؤتمر وفود حكومية وبرلمانية من الدول العربية إلى جانب دول الجوار الإفريقية والأسيوية، كما حضره ممثلون عن المجتمع المدني وعدد من المختصين والخبراء، بلغ عدد المشاركين في المؤتمر 220 مشاركا ومشاركة من

1 – ثامر كامل محمد، **المجتمع المدني والتنمية السياسية، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 03، 2014، ص 24.

52 دولـة وعـدد مـن المنظمـات الإقليميـة والدوليـة إلـى جانـب ممثلـي عـن منظمـات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

نـاقش الحاضـرين عـدد مـن القضـايا المتصـلة بالديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان ودور المحكمة الجنائية الدولية.

لقد توصلت الوفود المشاركة في المؤتمر إلى جملة من المبادئ وهي:

أ- الديمقراطية وحقوق الإنسان هي كلا لا يتجزأ.

ب- أن التنـوع والاخـتلاف والخصوصـية الثقافيـة والحضـارية والدينيـة هـي فـي صـلب حقـوق الإنسـان، يجـب أن لا يكـون التنـوع مصـدرا للصـراع بـل علـى العكس لا بد أن يكون منطلقا للحوار والتواصل بين الأديان والحضارات.

ت- إن النظـام الـديمقراطي يعمـل علـى حمايـة الحقـوق والمصـالح للمجتمـع بـدون تمييز لاسيما حقوق ومصالح الفئات الضعيفة.

ث- لا يمكـن أن تتحقـق الديمقراطيـة إلا بوجـود المؤسسـات والقـوانين وبالممارسـة العملية للسلوك الديمقراطي[1].

ج- يقـوم النظـام الـديمقراطي علـى أسـس تتمثـل فـي وجـود هيئـات تشـريعية منتخبـة وأيضـا هيئـات تنفيذيـة مسـؤولة وتطبـق قواعـد الحكـم الرشـيد وسلطات قضائية مستقلة تضمن العدالة.

ح- ضـرورة دعـم الحـوار الـديمقراطي وتشـجيع المشـاركة والتنميـة السياسـية والديمقراطية.

خ- التغلـب علـى التحـديات والتهديـدات القائمـة بمـا فيهـا الـتخلص مـن الاحـتلال الأجنبي.

---

1 – أنظر النص الكامل إعلان صنعاء: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية" على الرابط: https:// www.swissinfo.ch.ara.

د- إن تجسيد سيادة القانون تعتبر ضرورة لأنه من خلاله يتم إيجاد قضاء مستقل ويتحقق مبدأ الفصل بين السلطات.

ذ- لا يمكن تحقيق الديمقراطية إذا غاب الإعلام الحر والمستقل.

ر- ضمان الحق في حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها وتوفير كل الشروط الضرورية من قانونية إلى البيئة المناسبة لعملها.

ز- إن القطاع الخاص يعد شريكا حيويا في تدعيم الأسس الديمقراطية.

س-لا بد من تفعيل وتطوير آليات العمل الدولي لمحاسبة مرتكبي الجرائم والمخالفات الخطيرة.

إذا هذه هي المبادئ التي أعلن عنها في مؤتمر صنعاء[1].

انطلاقا من المبادئ تبنى إعلان صنعاء عشرة توصيات تتمثل فيمايلي:

1- العمل الجاد على تطبيق المبادئ والأسس المذكورة أعلاه.

2- تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الأساسية للشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير والتعبير عن وجهات نظرها ومواقفها والتمسك بمعتقداتها الدينية وهويتها.

3- نظرا لكون الاحتلال يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان يؤكد المشاركون على ضرورة إنهاء الاحتلال للأراضي العربية خاصة في فلسطين.

4- إعطاء مكانة للمرأة وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال والقضاء على التمييز ضدها.

5- جعل السلطة القضائية مستقلة، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

---

1 - أنظر النص الكامل إعلان صنعاء: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية" على الرابط: https:// www.swissinfo.ch.ara.

6- تجسيد المساواة أمام القانون، وضمان الحماية المتساوية والمحاكمة العادلة للجميع.

7- دور و أهمية التنمية الشاملة والمستدامة، نظرا لأثرها وانعكاساتها المباشرة على نجاح عملية البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وأيضا على البناء المؤسسي للدولة.

8- تعزيز مكانة ودور المؤسسات القانونية الدولية كوسيلة هامة لتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ومساندة المحكمة الجنائية الدولية.

9- ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتعددية وقيام مجالس تشريعية منتخبة تعبر عن الإرادة الشعبية.

10- تطوير آليات التعاون والحوار الديمقراطي بين الحكومات والمجتمع المدني والدعوة إلى إنشاء المنتدى العربي للحوار الديمقراطي[1].

إذا هذه جملة المبادئ والتوصيات التي اتفق عليها المشاركون في اجتماع صنعاء والذي ضم أطراف حكومية وغير حكومية من فعاليات المجتمع المدني.

- وثيقة الإسكندرية مارس 2004

عقد اجتماع بمكتبه الإسكندرية في الفترة ما بين 12 إلى 14 مارس 2004 تم الاجتماع بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي بالوطن العربي، وتباحث المجتمعون حول إمكانات الإصلاح الضرورية لتطوير المجتمع العربي.

لقد تجسدت قناعة المجتمعين على أن الإصلاح لا بد أن يكون من الداخل وأن يستجيب لتطلعات المجتمع العربي، وأن هذا الإصلاح لا يخص

1 - نص البيان عبر الرابط: https://www.raya.com.13/01/2004 .

مجالا دون آخر بل أنه يضم عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي نفس القطاعات التي طرحت في مشروع الشرق الأوسط الكبير وفي المشاريع الأوروبية.

كما أن المشرع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وفي نفس الوقت يجعل من الوطن العربي متفاعلا مع محيطه الخارجي بما يجعله مؤثرا على الصعيد الدولي.

ولقد ذكر المجتمعون على أن مناقشة قضايا الإصلاح يجب أن لا تهمل القضية الأولى وهي القضية الفلسطينية التي لا بد من إيجاد حلا عادلا لها، مع تحرير الأراضي العربية المحتلة وتأكيد استقلال العراق والحفاظ على وحدته، جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وحل المشكلات الحدودية بالطرق السلمية.

وأكد الحضور أيضا إدانته للإرهاب بكل أشكال، وأن المجتمعات العربية لها من الخبرة والنضج ما يمكنها من تنظيم أدورها الداخلية بنفسها.

- مجالات الإصلاح وفقا لوثيقة الإسكندرية "مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ

تعددت مجالات الإصلاح السياسي من مجالا لآخر، حيث تم تحديدها في المجال السياسي، الاقتصادي، اجتماعي وإصلاح ثقافي.

أولا: الإصلاح السياسي

تم تعريف الإصلاح الاساسي حسب الوثيقة على أنه كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة والتي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني وأيضا مؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية نحو تبني نظم ديمقراطية، ولقد حدد المجتمعون على أن الديمقراطية الحقيقية تقوم على جملة من المؤشرات أهمها الحرية، السيادة،

التعددية السياسية، التداول على السلطة، القضاء المستقل، الأحزاب السياسية وغيرها من النقاط الأخرى.

وبخصوص الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي فتتمثل في النقاط التالية:

1/ الإصلاح الدستوري والتشريعي:

يتطلب ضرورة تعديل المواد الدستورية التي لا تتوافق مع النهج الديمقراطي، أو وضع دساتير عصرية للدول التي تعرف هذه المرحلة، تكون عملية إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي بما يضمن:

- الفصل بين السلطات.
- التداول على السلطة.
- إقامة انتخابات دورية.
- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي.

2/ إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية

لا بد من ضمان الأداء الديمقراطي للمؤسسات السياسية، إلى جانب الصحافة والإعلام، لا بد من إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها.

3/ إطلاق الحريات

يكون إطلاق الحريات وتشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور.

- ضرورة تصديق الدول العربية التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيرها[1].

وهناك نقاط أخرى تدرج في إطار الإصلاح السياسي.

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي

يتضمن الإصلاح الاقتصادي جميع التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني وجعله يسير وفقا لآليات السوق، ونظر لكون أداء الاقتصاديات العربية يعرف تدهورا وتراجعا، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة للخروج من هذا الوضع، من ضمن الإجراءات المقترحة القيام بالإصلاح الهيكلي والذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحديد الدول العربية لخطط واضحة وبرامج زمنية محددة للقيام بالإصلاح المؤسسي والهيكلي، كذلك يجب تشجيع برامج الخصخصة ووضع معايير للارتقاء بنوعية المنتجات.

هذا وتوجد تفاصيل أخرى تخص الإصلاح الاقتصادي منها الإجراءات المتخذة لأجل زيادة فاعلية العالم العربي على نطاق الاقتصاد العالمي، كما تم بحث موضوع آخر يدرج في إطار الإصلاح الاقتصادي ويتعلق الأمر بسبل دفع عجلة الاستثمار.

لم يهمل المجتمعون قضية العمالة خاصة ما يتعلق بعنصر الشباب والمرأة، كما نوه المشاركون بدور مؤسسات المجتمع المدني العربي ومؤسسات القطاع الخاص في تفعيل الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الحكومات، ولقد طالب الحضور من مكتبة الإسكندرية لأجل تنفيذ هذه المقترحات الاتفاق مع

1 – نص وثيقة الإسكندرية مارس 2004، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ: رابط الوثيقة: https://www.researchgate.net/ publication/27234.

جامعة الدول العربية بتبني سلسلة من المؤتمرات العامة والندوات المتخصصة لمناقشة هذه الموضوعات بعمق[1].

ثالثا: الإصلاح الاجتماعي

يكون الإصلاح الاجتماعي من خلال تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة على وجه الخصوص في الناقط التالية:

أ – تطوير نمط العلاقات الأسرية

ب– تأكيد دور الإعلام في إعادة بناء القيم الداعمة للتطوير والتحديث مثلا قيم التسامح، المساواة وغيرها.

ج– قصد تحقيق مجتمع المعرفة لا بد من تطوير استراتيجيات البحث العلمي توفير المناخ المساند لمجتمع المعرفة.

و لتحقيق ذلك أوصى المجتمعون بمايلي:

- جعل مخرجات التعليم للدول العربية تتوافق مع المعايير العالمية.
- ضرورة مواصلة الدولة في تمويل ودعم مؤسسات التعليم مع ضمان الاستقلال الأكاديمي لها.
- دعم البحث العلمي.
- كفالة حق ممارسة الطلاب لحقوقهم السياسية.

إلى جانب وجود نقاط أخرى.

رابعا: الإصلاح الثقافي

تم تحديد مجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن إهمالها والمتمثلة في:

---

1 – نص وثيقة الإسكندرية، المرجع السابق.

أ- العمل على ترسيخ أسس التفكير العقلاني، القضاء على منابع التطرف الديني.

ب- تشجيع الاستمرار في تجديد الخطاب الديني.

ج- تحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يضمن ويحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل.

د- لتحقيق التطوير الديمقراطي لا بد من تهيئة المناخ الثقافي وهذا لا يكون إلا من خلال مواجهة العادات الجامدة، منها ضرورة تغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة.

هـ- تخليص الخطاب الثقافي من الرواسب وتجديده.

و- العمل على إصلاح المؤسسات الثقافية العربية وتفعيلها.

ز- إلغاء أشكال الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يدعم حرية الفكر ويحرك عملية الإبداع[1].

وهذا وتوجد عناصر أخرى لم يتم ذكرها.

وفيما يخص إجراءات تنشيط التبادل الثقافي القومي فيكون من خلال مايلي:

أ- إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من القيود الرقابية والعوائق الجمركية.

ب- تنمية مشروعات النشر الإلكتروني.

ج-تنشيط مؤسسات الترجمة.

د- تشجيع الإبداع والإنجازات الفكرية.

---

1 - نص وثيقة الإسكندرية، المرجع السابق.

خامسا: آليات المتابعة مع المجتمع المدني

تتجسد آليات المتابعة في الدور المنوط بالمجتمع المدني القيام به لتفعيل الإصلاح وهذا يستدعي اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تأسيس منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، ليكون مجالا يتم من خلاله عقد ندوات وحوارات مشتركة عربية وعالمية ويتثمل بعمل هذا المنتدى تأسيس مرصد اجتماعي عربي لمتابعة نشاط المجتمع المدني العربي، ورصد وتقييم مشاريع الإصلاح.
- يتم اختيار مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر عربي عددا من نماذج الجمعيات غير الحكومية التي حققت نجاحا في مجال التنمية وحقوق الإنسان.
- عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد لمناقشة الفكر الإصلاحي، وتقديم نماذج من التجارب الناجحة على المستوى العربي والعالمي.
- عقد ندوات عربية إقليمية تتناول بالنقاش موضوعات محددة في مجالات الإصلاح المختلة.
- تشكيل لجنة متابعة تتكفل بمراجعة ما تم تنفيذه تكون اجتماعاتها كل ستة أشهر، بغرض دعم منتدى الحوار بعد تأسيسه[1].

وهكذا نلاحظ أن وثيقة الإسكندرية ركزت على عدة قطاعات، كل قطاع تم تحديده بنوع من التفصيل مع تحديد التوصيات الضرورية لتفعيل القطاعات المختلفة.

1 – نص وثيقة الإسكندرية، المرجع السابق.

- وثيقة الاستقلال الثاني، نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية، بيروت 22 مارس 2004

تضم هذه الوثيقة مجموعة من التوصيات التي قدمها المنتدى الإقليمي الثامن للحركة العربية لحقوق الإنسان (موازي للقمة العربية)، وهي توصيات موجهة إلى الملوك والرؤساء والأمراء العرب، تمت صياغة الوثيقة ببيروت في ماري 2004، ولقد سميت بوثيقة الاستقلال الثاني، باعتبارها تمثل مرحلة هامة لتقرير مصير الشعوب وتجسيد حكم ديمقراطي، لم يتحقق مع الاستقلال الأول، احتوت الوثيقة على عدة نقاط تهم الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، حيث تم تحديد المبادئ العامة و التي تؤطر عملية الإصلاح، كما تم عرض أهم المطالب، وتناولت أيضا عملية إصلاح الجامعة العربية وموقف منظمات حقوق الإنسان من مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان[1]، إلى جانب نقاط أخرى.

- محتوى الوثيقة

بدأ نص الوثيقة بالتركيز على نقطة مهمة، وهي قضية الإصلاح السياسي والدستوري هي قضية معقدة، لا يمكن للحكومات لوحدها أن تتصدى لها، وعليه لا بد من قيام شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في كل بلد عربي وبين حكوماته.

نقطة أخرى تم التطرق لها والخاصة بالظروف الداخلية لدول المنطقة العربية والتي تتطلب الإسراع بالإصلاح السياسي تفاديا لأية مشاكلن مع التأكيد على أن بعض الدول ونتيجة لظروفها الداخلية قد تأخذ بالإصلاح التدريجي، لكن مع ذلك لا بد من تحديد الإطار الزمني لهذا الإصلاح[2].

---

1 – الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي: .https:// cihrs.org. 23/03/2004

2 – مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان 2004، ص 09، 10.

لقد صدر عن المؤتمر إعلان تضمن النقاط التالية:

1- حق شعوب جامعة الدول العربية في التمتع بأنظمة دستورية تمثل الشعوب، وتكرس مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون وغيرها...

2- تحمي هذه الدساتير الحق في التعددية الفكرية والسياسية والحق في تشكيل الأحزاب والجمعيات.

3- أن تنص هذه الدساتير على حياد السلطة اتجاه أتباع مختلف الديانات والمذاهب داخل الدين الواحد، وبهذا تضمن حق الجميع في المعتقد الديني.

4- وضع آليات تكرس التداول على السلطة السياسية، مع تحديد الإطار الزمني لها.

5- ضمان الحقوق والحريات.

6- احترام حقوق الجمعيات القومية والدينية والثقافية واللغوية في البلاد العربية.

7- التأكيد على حقوق الإنسان والمساواة الكاملة بين الجنسين.

بعدما تم عرض الخطوط الأساسية للإصلاح السياسي انتقل المجتمعون إلى موضوع آخر والمتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ المشروع وتتمثل الإجراءات فيمايلي:

1- إلغاء الأحكام العرفية ورفع حالات الطوارئ وغيرها من الإجراءات.

2- إنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان.

3- ضرورة وضع حدود للمؤسسات الدينية لغرض منعها من ممارسة الرقابة على النشاط السياسي والفكري والأدبي والفني.

4- رفع الرقابة على كافة وسائل الإعلام المختلفة.

5- التوقيع والتصديق على الإعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

6- مراجعة مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان بما يتواءم مع المعايير الدولية[1].

- إعلان الدوحة 05 يونيو 2004

عقد المؤتمر الخاص بالديمقراطية والإصلاح في العالم العربي بالدوحة يومي 02 -04 يونيو 2004، حضر الاجتماع قرابة 100 مفكر وسياسي من مختلف البلدان العربية، وحتى من المهجر.

طالب المؤتمر في وثيقة أصدرها باسم إعلان الدوحة أنظمة الحكم العربية التي لا توجد بها دساتير أو قوانين سياسية أن تشرع فورا في استحداثها، كما طالبوا أنظمة الحكم العربية التي تتواجد بها دساتير بضرورة تغييرها أو تعديل موادها ونصوصها، طالبوا أيضا بإجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، العمل على إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، ومحاكم أمن الدولة، استحداث آليات تعمل على مراقبة ومحاسبة رئيس الجمهورية، إلغاء القوانين المقيدة للصحافة والإعلام والالتزام بمواثيق وطنية تنص صراحة على قواعد المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان، المطالبة بإشراك المرأة في الحياة السياسية، إبعاد الجيش عن الشؤون السياسية، المطالبة أيضا بعدم تأجيل الإصلاح السياسي بحجة حل القضايا المطروحة على الساحة العربية القضية الفلسطينية وأزمة العرق[2]، في آخر التوصيات التي تم إقرارها تم التأكيد أيضا على ضرورة استحداث آلية تتكفل

1 - مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي،، مرجع سابق.

2 - أنور الخطيب، إعلان الدوحة يطالب الأنظمة العربية بإصلاحات سياسية تبدأ من القمة 05/06/ 2004، الاطلاع يوم 2023/11/13: الرابط: https://www.raya.com

برصد ومتابعة التوصيات والمبادرات الخاصة، سواء تعلق الأمر بمبادرة الدوحة أو غيرها من المبادرات الأخرى.

إذا هذه بعض المبادرات التي قدمها المجتمع المدني العربي لغرض تحقيق الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، حيث توجد مؤتمرات وندوات أخرى لم يتم ذكرها منها مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي الذي عقد بالقاهرة في جويلية 2004 شارك فيه خمسين ممثلا لمنظمات غير حكومية ومفكرا من 13 دولة عربية، وكان التساؤل الرئيسي الي طرح للمناقشة هو ماهية الإصلاح المطلوب وأولوياته وكيفية تطبيقه وتنفيذه، بحيث لا يصبح مجرد شعارات يتم ترددها من حين لآخر من طرف الحكومات[1]. كما عقدت مؤتمرات أخرى.

- مقارنة بين المبادرات الداخلية الحكومية وغير الحكومية

إذا حاولنا أن نقارن بين المبادرات الداخلية الحكومية وغير الحكومية، فإننا نلاحظ وجود عدة اختلافات منها:

1- منظمات المجتمع المدني العربي تعطي أسبقية للإصلاح السياسي، بينما أغلبية الأنظمة الحاكمة تؤكد على أسبقية الإصلاح الاقتصادي.

هناك ملاحظة يمكن طرحها في هذا الإطار وهو وجود بعض القوى من المجتمع المدني والتي تعطي الأولوية للإصلاح الديني.

2- المجتمع المدني يرى بأن سبب الأزمات العربية سياسي بالدرجة الأولى وأن عملية الإصلاح ليست تحولا تكنولوجيا يقوده بعض التكنوقراط، ولكنه عملية سياسية[2].

---

1 – القاهرة: مؤتمر حول الإصلاح بالعالم العربي: .https:// www.raya.com, 06/07/2004

2 – إبراهيم البيومي غانم، مبادرات المجتمع المدني للإصلاح السياسي 2016، الاطلاع 2023/11/13، مركز الحضارة للدراسات والبحوث: https://hadra.center.com.

3- الخطاب الرسمي يتميز بالحذر عند استعمال بعض المصطلحات لاسيما مصطلح الإصلاح، وفضل بدلا عن ذلك مصطلح التحديث والتغيير في حين وظف الخطاب غير الرسمي الذي تمثله قوى المجتمع المدني مصطلح الإصلاح.

4- لم يحدد الخطاب الرسمي إطار زمنيا لتجسيد الإصلاح السياسي في حين هناك بعض الوثائق الصادرة عن قوى المجتمع المدني طالبت بضرورة تحديد الإطار الزماني لعملية الإصلاح.

5- المبادرات الحكومية أعطت أولوية لبعض القضايا على الإصلاح ومنها القضية الفلسطينية، لكن بعض مخرجات مؤتمرات المجتمع المدني العربي أكدت على أنه لا يمكن التحجج بالقضية الفلسطينية أو غيرها منم القضايا لتأجيل العملية الإصلاحية في المنطقة.

مشاريع حكومية للإصلاح السياسي أنموذج الجزائر

شرعت الجزائر في العملية الإصلاحية منذ أواخر الثمانينيات، نتيجة لعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية، ولقد عرفت هذه العملية عدة تطورات، كما عرفت انتكاسات، كما شمل الإصلاح مجالات مختلفة، حيث عرف المجال القانوني والدستوري إصلاحا نفس الشيء عرفه المجال الاقتصادي وحتى التربوي، ومنه نلاحظ أن المجالات التي طرحت في المبادرات الداخلية أو الخارجية، حاولت الجزائر أن تلتزم بها، خاصة مع بداية الألفية الثانية، لأنه كما نعلم وكما ذكرنا سابقا الجزائر دخلت في الإصلاح السياسي مبكرا مقارنة مع الدول العربية الأخرى أي قبل تصاعد وتيرة المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي.

أولا: أسباب وعوامل توجه الجزائر نحو الإصلاح السياسي

كما ذكرنا سابقا، الإصلاح السياسي لا يمكن أن يحدث إلا بتوفر عوامل معينة، منها ما يرتبط بالبيئة الداخلية ومنها ما له علاقة بالبيئة الخارجية، ولذلك نجد أن تظافر هذه العوامل كانت القوة الدافعة التي جعلت النظام السياسي يتجه نحو الإصلاح.

1-العوامل الداخلية الدافعة للإصلاح السياسي في الجزائر

لم يحدث الإصلاح السياسي بسبب عاملا واحدا فقط، بل هناك عدة عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، والمرتبطة بالبيئة الداخلية والتي جعلت من النظام السياسي يتجه صوب الإصلاح.

أ-العامل السياسي

يعد من بين الأسباب التي جعلت من النظام السياسي، يتخذ قرار الإصلاح ويحدد هذا العامل بعدد من الأزمات السياسية التي عرفها النظام أهمها:

- أزمة الشرعية: فكما هو معلوم تبنى النظام السياسي بعد الاستقلال مباشرة ما يعرف بالشرعية الثورية، وتبنى هذه الشرعية أحدث عدة أزمات خاصة مع ظهور صراع الأجنحة داخل حزب جبهة التحرير ورفض فئات كبيرة من المجتمع لهذه الشرعية التي بحجتها ظهر الفساد والمحسوبية.

- أزمة المشاركة السياسية:

تمثلت من خلال عدم قدرة المؤسسات السياسية في استيعاب القوة السياسية والاجتماعية، لأن الحزب الواحد قام بإقصاء الحريات الفردية،

فأصبحت المشاركة السياسية لدى الحزب تتلخص في التعبئة السياسية التي تقوم على الحشد والتأييد[1].

- أزمة الهوية:

تمثلت في تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع، فمثلا الولاء أصبح للجماعة التي ينتمي إليها الفرد وليس الولاء للحكومة، فظهر التيار العربي، والتيار الإسلامي، التيار البربري وغيرها، كل هذا أثر سلبا على فكرة المواطنة.

إذا مثل هذه العوامل وغيرها كانت من بين الأسباب التي جعلت من النظام يتجه نحو الإصلاح السياسي.

ب- العامل الاجتماعي

يعتبر العامل الاجتماعي من بين العوامل التي جعلت النظام السياسي يقبل بإحداث إصلاحات سياسية، فأمام تصاعد الأزمات الاجتماعية في أواخر الثمانينيات جراء أزمة السكن وتصاعد أزمة التشغيل التي مست خاصة فئة الشباب، كان البديل هو إسكات الغضب الاجتماعي بالتوجه نحو الإصلاح السياسي.

ج- العامل الاقتصادي

نتيجة لانخفاض أسعار النفط في أواسط الثمانينيات، انخفضت المداخيل، مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي، فالمؤسسات العمومية الاقتصادية أصبحت تعاني عجزا ماديا، فمثلا انخفض سعر النفط عام 1988 إلى 11 دولار الأمر الذي انعكس سلبا على نمط المعيشة ووجد النظام نفسه في أزمة حقيقية جراء عدم قدرته على تنفيذ عدة مشاريع، كان قد وعد بإنجازها، ولذا

1 - ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية 2006، ص 118.

اعتبر الإصلاح مخرجا يتم من خلاله تحسين الوضع السياسي يساعد على إنعاش الاقتصاد الوطني.

إذا هذه بعض العوامل التي كان لها دورا في دفع النظام لتبني استراتيجية الإصلاحات السياسية، كما نجد عامل آخر له أهمية والمتمثل في أحداث الخامس من أكتوبر 1988.

- أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ودورها في الإصلاح السياسي:

وضحت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 أن النظام الذي كان سائدا كان هشا فلم يستطيع إيجاد صيغة تكفل ضمان استقراره، فالصيغة المتبناة في ظل الحزب الواحد أثبتت فشلها الأمر الذي استدعى التوجه نحو الإصلاح.

لقد عبرت أحداث أكتوبر عن تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية ووقعت جراء هذه الأحداث وفي خضمها عدة أحداث منه عمليات الشغب والنهب وعدد من القتلى وعلى أثر هذه الأحداث أعلن الرئيس عن حالة الحصار (الطوارئ)، وفوض سلطاته إلى القيادات العسكرية هناك من اعتبر ما حدث عفويا وهناك من اعتبره عملا مخططا، وما بين التخطيط والعفوية كانت هناك تداعيات على النظام السياسي الجزائري، لقد مهدت هذه الأحداث لاختفاء الملامح السياسي لنظام الحزب الواحد، وفتحت المجال للتعددية السياسية، فعقب أحداث الخامس من أكتوبر عرف النظام عدة تغييرات مست النخبة الحاكمة ومؤسسات الدولة وغيرها[1].

هذه بصفة عامة أهم العوامل الداخلية، أما فيما يخص دور العامل الخارجي فيمكن تحديده في النقاط التالية:

---

1 – سميرة طالبي، **سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية، السنة الجامعة 2020/ 2021، ص 67، 69.

ثانيا: العوامل الخارجية الدافعة للإصلاح السياسي في الجزائر

توجد عدة عوامل خارجية كانت وراء توجه النظام السياسي نحو الإصلاح من ضمن هذه العوامل نذكر:

1-الضغوطات الاقتصادية الدولية

إن الاقتصاد الجزائري كما هو معلوم تميز بتبعيته للخارج، كما أنه اقتصادا ريعيا، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت عام 1986 تأثر الاقتصاد الجزائري سلبا جراء انخفاض أسعار النفط، ولذا اتجه صوب المؤسسات المالية للاستدانة لتمويل الاستثمارات وتموين استهلاك المواطن، ومنه قبلت الجزائر بالإجراءات التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية، حيث ربطت المساعدات بفرض شروط سياسية معينة "المشروطة السياسية".

2- الضغوطات السياسية الدولية

كان لانهيار المعسكر الاشتراكي وتوجهه صوب النظام الليبرالي العامل الذي دفع بعدة دولا ومن بينها الجزائر لمراجعة حساباتها فيما يخص توجهها الاقتصادي والسياسي.

كذلك الضغط الدولي الذي مارسته خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتجسد ذلك خاصة في مشروع الشرق الأوسط الكبير وأيضا ما قدمته الدول الأوروبية سواء فرديا أو في إطار الاتحاد الأوروبي من مشاريع تدعوا إلى ضرورة إصلاح الأنظمة السياسية العربية بصفة خاصة، ولهذا تأثر صناع القرار في النظام السياسي الجزائري بهذه الضغوطات وحاول أن يتكيف معها، هذه وتوجد عوامل خارجية أخرى لم يتم ذكرها.

- الإصلاحات السياسية للنظام السياسي الجزائري

نتيجة للضغوط الذي مارستها البيئة الداخلية والخارجية للنظام شرع هذا الأخير في تبني عدة إصلاحات أهمها كان صدور دستور 23 فيفري 1989 الذي بموجبه تم إدخال عدة تعديلات مست عدة مجالات أهمها المجال السياسي والاقتصادي.

1-الإصلاحات الدستورية والسياسية وفقا لدستور 1989

شرعت الجزائر بعد أحداث الخامس من أكتوبر 1988 إدخال عدة تعديلات أهمها التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في دستور 23 فيفري 1989، من ضمن أهم النقاط التي آثارها هذا الدستور نذكر مايلي:

- تم إلغاء مصطلح الاشتراكية ودورها الفعال في تسيير البلاد.
- اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات.
- تم حصر مهمة الجيش دستوريا.
- التحول نحو التعددية السياسية (المادة 40) من الدستور.
- تم تخصيص فصلا كاملا للحقوق والحريات.
- استقلال السلطة القضائية.
- تم إنشاء أجهزة للرقابة ومؤسسات استشارية[1].

إلى جانب ما تم ذكره، فلقد تم إحداث إصلاحات على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني، حيث تم الإقرار بفصل الدولة عن الحزب وإبعاد أي دور لحزب جبهة التحرير الوطني من الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتشريعية[2].

1 - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 145، 147.

2 - ناجي عبد النور، نفس المرجع، ص 148.

2-الإصلاحات الإدارية والاقتصادية وفقا لدستور 1989

أدخل دستور فيفري 1989 عدة إصلاحات مست القطاع الإداري والاقتصادي.

أولا: الإصلاحات الإدارية

تم إدخال إصلاحات إدارية هدفها تحديث الإدارة وتكييفها هيكليا وبشريا وتشريعيا وماديا، انسجاما مع التطورات السياسية الجديدة، إن الغرض الأساسي من الإصلاح الإداري هو تكييف العلاقة بين البيروقراطية والمجتمع.

من أهم التعديلات التي تم إقرارها نجد اللامركزية الإدارية وكمبدأ الانتخاب لتمثيل الإدارة الشعبية، فهذا أهم عنصر نص عليه دستور 1989.

مس الإصلاح أيضا المجالس المحلية، حيث ورد الإصلاح البلدي عن طريق القانون البلدي رقم 08/90 الذي قام بتقليص الصلاحيات الممنوحة للبلدية في الميدان الاقتصادي، ثم بعد ذلك تم إقرار الإصلاح الولائي لعام 1990 وذلك جعل الولاية أكثر تكييفا مع المرحلة الجديدة من البناء السياسي والاقتصادي[1]. هذه بعض الإصلاحات الإدارية.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية

قام دستور 1989 بمراجعة عدة مسائل تخص المجال الاقتصادي، حيث راجع الدستور مفهوم ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية بطريقة تختلف عن دستور 1976، وعلى العموم فإن مسألة تحديد علاقة الدولة بالاقتصاد تظهر من خلال النقاط التالية:

1- جعل دستور 1989 علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة، حيث تجنب النص على كيفية تسيير الملكية العامة.

1 - نفس المرجع سابق، ص 153، 154، 156.

2- أقر دستور 1989 الملكية الخاصة دون قيد.

3- تخلى الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

4- تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري[1].

إذا هذه بعض الإصلاحات التي وردت في نصوص دستور 1989.

- الممارسة السياسية للإصلاحات السياسية من 1990 إلى غاية 2010

تفعيلا للنصوص القانونية والدستورية التي أقرت الإصلاحات السياسية وفقا لدستور 1989، شرع النظام السياسي الجزائري في تفعيل تلك النصوص ولذلك جرت أول انتخابات محلية تعددية في جوان 1990، كما تم تعديل قانون الانتخابات رقم 13/89 بصدور قانون جديد رقم 06/91 أفريل 1991، تبعه قانون خاص بتقسيم الدوائر الانتخابية بعد ذلك جرت انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر 1991.

لقد كانت نتائج هذه الانتخابات التشريعية مفاجأة للنخبة السياسية الحاكمة والعسكرية وعلى أثر ذلك تم توقيف المسار الانتخابي وتم حل البرلمان الأمر الذي أدخل الجزائر في مرحلة تختلف عن سابقتها، إذ عرف الوضع السياسي والأمني تأزما دام عشرية كاملة.

خلال هذه المرحلة تم إنشاء مؤسسات لتسيير المرحلة الانتقالية وذلك لأجل المحافظة على بقاء واستمرار الدولة، فتم تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي خولت له عدة صلاحيات، كما أنشئت أيضا مؤسسات أخرى مثل المجلس الاستشاري الوطني الذي اعتبر بمثابة مؤسسة تشريعية، أما المجلس الأعلى للأمن والذي كان قبل توقيف المسار الانتخابي بمثابة هيئة استشارية أصبح في

1 - ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 158.

ظـل هـذه الظـروف سـلطة تأسيسـية[1]، كمـا تـأثرت المؤسسـة القضـائية بظـروف المرحلـة فالهيئـة القضـائية أصـبحت فـي يـد السـلطة، فحـدث تراجعـا كبيـر فـي تعزيـز الحريات العامة.

– مرحلـة جديـدة تـدرج فـي المرحلـة الانتقاليـة كانـت خـلال فتـرة حكـم اليـامين زروال، فخـلال فتـرة حكمـه تـم تأسـيس مؤسسـات لتسـيير هـذه المرحلـة، رئاسـة الـدول، المجلـس الـوطني الانتقـالي... عرفـت هـذه المرحلـة عـدة إصـلاحات منهـا تلـك التـي تـم إقرارهـا فـي دسـتور نـوفمبر 1996، فـتم الـنص علـى الحقـوق والحريـات الأساسـية، التطـرق إلـى الممارسـة السياسـية للأحـزاب المـادة 42 مـن الدسـتور، السـلطة التنفيذيـة وفقـا لهـذا الدسـتور أصـبحت ثنائيـة، لكـن تـم توسـيع صـلاحيات رئيس الجمهورية، حيث أصبح بإمكانه التشريع بأوامر[2].

– السـلطة التشـريعية أصـبحت ثنائيـة ونفـس الشـيء بالنسـبة للسـلطة القضـائية (ازدواجية القضاء)

بعـد إقـرار الدسـتور الجديـد تـم إصـلاح قـانون الأحـزاب والانتخابـات، حيـث صـدر قـانون الأحـزاب رقـم 09/97 علـى شـكل قـانون عضـوي، أصـبحت مسـألة تأسيس الأحزاب تخضع لضوابط مقارنة مع القانون السابق.

وتفعـيلا لقـانون الأحـزاب والقـانون الانتخـابي أجريـت انتخابـات تشـريعية ومحلية في 1997.

إن هـذه المرحلـة رغـم مـا عرفتـه مـن إصـلاحات إلا أنهـا لـم تصـبوا لتحقيـق الانتقـال الـديمقراطي وهـذا نظـرا للوضـع الصـعب الـذي كانـت تعـيش فيـه الجزائـر بعـد

---

1 – محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 165، 171، 172.

2 – سميرة طالبي، مرجع سابق، ص 97، 98.

مرحلة اليمين زروال، جاءت مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي تولى السلطة على إثر فوزه في انتخابات أفريل 1999.

- أهم الإصلاحات السياسية والدستورية التي قام بها الرئيس بوتفليقة

- أصدر قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية بهدف حل الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر.
- كما قام بعدة تعديلات دستورية منها التعديل الدستوري لعام 2002، حيث يعتبر أول تعديل جزئي لدستور 1996، ثم قام أيضا بتعديل آخر في 2008 ولقد ركز على ثلاثة مجالات: مجال يتعلق بالسلطة التنفيذية ومجال يتعلق برموز الثورة والأخير يخص ترقية الحقوق السياسية[1].

- تقييم الإصلاحات السياسية من 1989 إلى 2010

خلال هذه المرحلة اتجه النظام السياسية صوب الإصلاحات السياسية استجابة للعوامل الداخلية والخارجية، لكن هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى 1989 إلى 1990

مرحلة قصيرة لكن الإصلاح الدستوري والسياسي الذي جسده دستور 1989 مثل تحولا هاما، كانت له انعكاسات على الوضع الداخلي، لقد فتح دستور فيفري المجال للدخول في مرحلة جديدة تكرس التطلع نحو النهج الديمقراطي، خاصة بعد النص في الدستور على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وإدخال عدة تعديلات على قانون الانتخابات، لكن سرعان ما دخل النظام السياسي في مرحلة جديدة وهي التي تعرف بالمرحلة الانتقالية.

1 – سميرة طالبي، مرجع سابق، ص 110.

المرحلة الثانية: 1990- 1995

هنا تم إحداث مؤسسات جديدة قصد تسير الوضع ألأمني والسياسي، ولقد تم خلال هذه المرحلة تقييد الحريات، كما حدثت عدة تجاوزات.

المرحلة الثالثة: 1995- 1999

تعد هذه المرحلة استمرار للمرحلة التي سبقتها فخلالها تمت مراجعة دستور 1989، فأدخلت عدة تعديلات على السلطة التنفيذية ،التشريعية ، القضائية.

المرحلة الرابعة 1999 – 2010

هذه المرحلة تمثل مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي استمر في السلطة لعقدين كاملين.

فنظرا لكون فترة تولية السلطة تزامنت مع المشاريع الخارجية والداخلية للإصلاح السياسي، حاول أن يكيف النظام مع هذه التغيرات لذلك أدرجت عدة تعديلات دستورية وقانونية استجابة للضغوط، ومست الإصلاحات عدة قطاعات أولها القطاع السياسي، وكذلك الاقتصادي والاجتماعي الثقافي، لكن رغم ما تم بذله واتخاذه من إجراءات إلا أنه لم يتم تكريس الإصلاح السياسي بمفهومه الصحيح، حيث عرفت هذه المرحلة ضعف المشاركة للسياسية، ضعف المجتمع المدني الذي همش واستبعد، المجال الإعلامي ظل مهيمنا من طرف السلطة فقط تم التأكيد ودسترة الحقوق السياسية للمرأة، وهنا نلاحظ التأثر بالمشاريع الغربية الخارجية.

تجربة الإصلاح السياسي في مصر مع مطلع الألفية الثانية إلى غاية اندلاع ثورة يناير 2011

نتيجة للضغوطات الداخلية و الخارجية اتجه النظام المصري للقيام ببعض الإصلاحات التي شملت عدّة مجالات منها:

المجال السياسي و القانوني للإصلاح

شرع النظام المصري مع بداية الألفية الثانية في إدخال عدّة إصلاحات في المجال السياسي و القانوني، وهذا استجابة للضغوطات الخارجية التي جسدتها المبادرات الأمريكية و الأوروبية، وأيضا الضغوط الداخلية التي مثلتها خاصة الحركة المصرية من أجل التغيير المعروفة اختصارا بحركة كفاية سنة 2004 حيث طالبت بإحداث تغيير سياسي حقيقي، ولقد انضمت إلى الحركة قوى من اتجاهات مختلفة اتفقت على شعار واحد وهو لا للتمديد ولا للتوريث، كما ظهرت قوى أخرى من المجتمع المدني طالبت بالعمل على تقليص الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية وإلغاء حالة الطوارئ المفروضة منذ مطلع الثمانينيات والعمل على توفير الضمانات التي تحقق انتخابات حرّة و نزيهة.[1]

وحتى يضمن النظام المصري استمراريته قام بعدّة إصلاحات من ضمنها الإصلاح السياسي و القانوني، فاقترح الرئيس المصري حسني مبارك سنة 2005 تعديلا دستوريا خصت به المادة 76 من الدستور والتي تم الإقرار من خلالها جعل انتخابات الرئاسة بين أكثر من مرشح ولقد وضع مجلس الشعب و الشورى ضوابط لعملية الترشيح رأت المعارضة أنّها تعجيزية، من ضمن الشروط التي وضعت يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم المستقل للترشيح 250 عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب و

[1] - مسلم بابا عربي، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق ،ص216.

الشـورى، والمجـالس الشـعبية للمحافظـات، علـى أن لا يقـل عـدد المؤيـدين عـن65 مـن أعضـاء مجلـس الشـعب ، و25 مـن أعضـاء مجلـس الشـورى و عشـرة أعضـاء مـن كـل مجلـس شـعبي محلـي للمحافظـة مـن 14 محافظـة علـى الأقـل إلـى آخـر نص المادة...[1]

إذا انطلاقا من هذا التعديل شهدت مصر أوّل انتخابات رئاسية تعددية، خاضها الرئيس مبارك اتجاه رؤساء الأحزاب المصرية، لكن هذه الانتخابات انتهت دون احداث أي تغيير، فاز الرئيس مبارك بفترة رئاسية خامسة ،حيث نال 88% من الأصوات. [2]

بعد الانتخابات الرئاسية جرت انتخابات برلمانية في نوفمبر 2005.

تمـت أيضـا مراجعـة دسـتورية هامـة سـنة 2007، شـملت عـدد أكبـر مـن مـواد الدسـتور حيـث بلغـت 34 مـادة، لكـن التعـديلات التـي تـم إقرارهـا أضـافت المزيـد مـن القيـود علـى الحريـات العامـة وحقـوق الإنسـان، مـثلا إقـرار ابعـاد الانتخابـات عـن الإشراف القضائي[3].

توجـد كـذلك إجـراءات أخـرى اتخـذت قصـد تعزيـز الإصـلاح السياسـي و الأمـر يتعلـق هنـا بالحريـات و حقـوق الإنسـان، حيـث صـدر قـانون رقـم95 لسـنة 2003 الخـاص بشـأن إلغـاء محـاكم أمـن الدولـة التـي تـم انشـاؤها وفقـا لقـانون 105 الصـادر عـام 1980، نقطـة أخـرى عرفتهـا هـذه المرحلـة والتـي مـن الناحيـة الشـكلية تعبـر عـن التوجـه الـديموقراطي هـو تزايـد عـدد الأحـزاب السياسـية، فمـثلا بحلـول عـام

[1] - نص تعديلات المادة 76 و الضوابط التي أدخلت عليها،2005/05/16، الإطلاع 12/03/ 2023الرابط:www.aljazeera.net https://

[2] – أحمد باي، **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي و دور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر و مصر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي و إداري،جامعة دالي براهيم، الجزائر، كلية العلوم السياسية ،2009/2008،ص 203.

[3] – مسلم بابا عربي ، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص218.

2001 وصل عدد الأحزاب إلى خمسة عشر حزبا، لكن في عام 2002 لحق العدد إلى 22 حزبا.[1]

فيما يخص مسألة تمكين المرأة سياسيا فلقد ظهرت محاولات استهدفت دمج المرأة سياسيا ودفعها نحو الترقية وتولي المناصب الحكومية ولذلك قامت الحكومة المصرية و بموجب قرار جمهوري انشاء المجلس القومي للمرأة عام 2000 كأليه مهمتها تقوم بدمج المرأة سياسيا و القضاء على كل أشكال التمييز ضدها.[2]

هذا وتوجد خطوات أخرى تعبر عن سعي النظام المصري لإحداث إصلاحات تستجيب خاصة للضغوط الخارجية، لكنها تبقى غير كافية خاصة في :

المجال الاقتصادي للإصلاح

إنّ توجه مصر نحو الخصخصة كانت بدايتها مع مطلع السبعينيات، لكن تعد مرحلة التسعينيات مرحلة هامة في مسار تحول الاقتصاد المصري، حيث مع تفاقم الإختلالات و الأزمات الاقتصادية، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعليه قامت مصر بعقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي في مايو 1991، استمرت وتيرة الإصلاحات حيث أتخذت عدّة إجراءات كان الهدف منها تحسين الوضع الاقتصادي من ضمن ما أتخذ تخفيض الدعم عن بعض المواد الغذائية و الوقود، تحرير سعر الصرف، تحرير الأسعار و غيرها.

لقد إلتزمت مصر بمبادئ الإصلاح الاقتصادي التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى العموم فإنّه رغم الإجراءات المتخذة إلا أنّ عملية

---

[1] – أحمد باي، مرجع سابق،ص213، 196.

[2] – نبيل عز الدين جميل، محمود صافي محمود،" أثر التمكين السياسي للمرأة في مصر على تقلد النساء المناصب الحكومية"، **مجلة السياسة والإقتصاد**،، العدد 5، يناير، 2020، ص193– 194

الإصـــلاح الاقتصـــادي لـــم تحقـــق الأهـــداف المنتظـــرة، لاســـيما مـــا يتعلـــق بالطبقـــة الفقيرة.

هـــذه إذا بعـــض الخطـــوات الإصـــلاحية التـــي اتخـــذها النظـــام المصـــري اســـتجابة للضغوط الداخلية و الخارجية.

تحديات الإصلاح السياسي في ضوء نتائج الربيع العربي

إن الإصـــلاح السياســـي فـــي المنطقـــة العربيـــة عـــرف عـــدة مراحـــل أو موجـــات يمكـــن اعتبـــار المرحلـــة أو الموجـــة الرابعـــة للإصـــلاح كانـــت بـــدايتها مـــع أحـــداث الربيـــع العربـــي وتداعياتـــه علـــى مختلـــف الأنظمـــة السياســـية، فلقـــد واجهـــت هـــذه الأخيـــرة عـــدة تحـــديات اعتبـــرت مـــن إفـــرازات نتـــائج الربيـــع العربـــي، وقبـــل البحـــث عـــن تـــداعيات الربيـــع العربـــي علـــى الإصـــلاح السياســـي فـــي المنطقـــة العربيـــة، لا بـــد مـــن البحـــث فـــي عـــدة نقـــاط أهمهـــا تحديـــد المفهـــوم، أســـباب وخلفيـــات أحـــداث الربيـــع العربـــي، وتحـــديات الإصلاح السياسي خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي.

1-تعريف الربيع العربي

ترجـــع جـــذور مصـــطلح الربيـــع العربـــي إلـــى الثـــورات التـــي ظهـــرت منـــذ عـــام 1848 والتـــي عرفـــت باســـم "ربيـــع الأمـــم" بعـــدها ظهـــر "ربيـــع بـــراغ" ســـنة 1968، كمـــا اســـتعمل المصـــطلح بعـــد الحـــرب علـــى العـــراق، وتعتبـــر مجلـــة السياســـة الأمريكيـــة أول من استعمل هذا المصطلح للاستدلال على هذه الأحداث.

عـرف ثـائر مطلـق العياصـرة "الربيـع العربـي" بأنـه:« عبـارة عـن موجـة ثوريـة تشمل المظاهرات والاحتجاجات سواء أكانت عنيفة أو سلمية...»[1].

تعـرف أيضـا ثـورات الربيـع العـرب بأنهـا:« موجـة احتجاجـات عربيـة ثوريـة، انطلقـت مـن تـونس ومصـر وليبيـا والـيمن وسـوريا، وشـكلت حـالات احتجـاج فـي دول عربية أخرى...».

كمـا تـم تعريفهـا علـى أنهـا:« تغيـرات وانـدلاع موجـة عارمـة مـن الاحتجاجـات أدت إلـى تغيـر جـذري فـي النظـام السياسـي داخـل العـالم العربـي، وانتشـارها بسـرعة كبيـرة تمثلـت فـي نشـوب معـارك بـين المتظـاهرين، وقـوات الأمـن النظاميـة وصـلت لوقـوع قتلـى مـن المـواطنين ورجـال الأمـن وسـقوط أنظمـة عربيـة اسـتمرت عشـرات السنين»[1].

2-أسباب الداخلية و الخارجية لقيام ثورات الربيع العربي

كانـت الانطلاقـة الأولـى لثـورات الربيـع العربـي مـن تـونس فـي 17 ديسـمبر 2010، المطالـب الأولـى كانـت حـول تحسـين الوضـع الاجتمـاعي بالحـد مـن الفقـر والقضـاء علـى البطالـة، وتحقيـق الإصـلاح السياسـي، ثـم تطـورت المطالـب لتصـل إلـى الإطاحـة بـالرئيس التونسـي "زيـن العابـدين بـن علـي"، انطلقـت بعـدها ثـورات أخـرى فـي مصـر وليبيـا، الـيمن، سـوريا، كلهـا طالبـت بالعدالـة الاجتماعيـة ومحاربـة الفساد وضمان التعددية الحزبية وتحقيق الإصلاح السياسي.

وانطلاقـا مـن المطالـب يمكـن تحديـد أسـباب قيـام ثـورات الربيـع العربـي والتـي يمكن تقسيمها إلى أسباب نابعة من البيئة الداخلية وأخرى من البيئة الخارجية.

أولا: الأسباب الداخلية لثورات الربيع العربي

1 – الهواري بلحاج،" ثورات الربيع العربي، أسبابها، ونتائجها"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 09، العدد 09، العدد 02 ديسمبر 2022، ص 477.

تتـراوح الأسـباب مـا بـين أسـباب اجتماعيـة، اقتصـادية، سياسـية، إداريـة وغيرها.

1-الأسباب السياسية

تـتلخص هـذه الأسـباب فـي انعـدام الشـرعية وتكـريس التسـلطية، وجـود أزمـة ثقـة بـين السـلطة والشـعب، ضـعف الأحـزاب السياسـية وقـوى المجتمـع المـدني وفشـلها فـي التعبيـر عـن تطلعـات الأفـراد وانشـغالاتهم، اكتسـاح الحـزب الحـاكم مختلـف مؤسسـات النظـام، التجـاوزات التـي قامـت بهـا الأنظمـة السياسـية العربيـة لاسـيما مـا يتعلـق بنزاهـة الانتخابـات، هـذا مـن جهـة ومـن جهـة أخـرى طرحـت عـدة دول عربيـة مشـروع يكـرس الرئاسـة مـدى الحيـاة والحكـم الفـردي، فمـثلا فـي مصـر طرحت مسألة التوريث وكان قبل ذلك النظام السوري قد أخذ بهذا الاتجاه.

2-الأسباب الاجتماعية

إن أغلـب الحركـات الاجتماعيـة التـي ظهـرت فـي الـدول العربيـة كـان سـببها تدهور الوضع الاجتماعي والذي تجسدت صوره فيما يلي:

- البطالة:

يعـاني معظـم الشـباب العربـي مـن مشـكلة البطالـة، خاصـة بـين صـفوف الطبقـة المثقفـة مـن خريجـي الجامعـات، ورغـم مـا اتخذتـه مـن إجـراءات الـنظم السياسـية العربيـة إلا أن المشـكل ظـل فـي التصـاعد الأمـر الـذي كانـت لـه انعكاسات على عدة مجالات أخرى.

- غياب العدالة الاجتماعية

---

1 – سلام أحمد السواعير، **توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي** رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 20، 21.

لقد كرست الأنظمة السياسية العربية سياسات تنموية غير عادلة مما أدى إلى ظهور الفروق الاجتماعية الضخمة بين فئات المجتمع الواحد.

- **الفساد الإداري والمالي**

أصبح الفساد الإداري والمالي القاعدة التي تبنى عليها مختلف التعاملات[1].

3-الأسباب الاقتصادية

تصاعد وتيرة التخلف الاقتصادي، ظهور الأزمات الاقتصادية، نظرا لهشاشة اقتصاديات معظم الدول العربية، حيث نجد عدة دولا عربية تعتمد على الريع، كما أصبحت ثروات البلاد تتحكم فيها العائلات الحاكمة أو المقربة منها، ضف إلى ذلك ارتفاع أسعار المواد الأساسية، ارتفاع نسب التضخم المالي، وفشل السياسات التنموية التي حاولت أن تطبقها الحكومات.

4- الأسباب الإدارية

تتجلى في تعثر أداء الأجهزة الحكومية والذي أدى إلى الضعف الإداري والفساد، غياب الرقابة الفعلية والحكومة الإدارية[2].

ثانيا: الأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي

عند الحديث عن الأسباب الخارجية التي كانت وراء اندلاع ثورات الربيع العربي نجد اتجاهان:

- **الاتجاه الأول:** يرى بأن الثورات والاحتجاجات التي عرفتها عدة دولا عربية تعد صناعة داخلية، لا دخل للخارج فيها.

- **الاتجاه الثاني:** يؤكد على وجود دور للعامل الخارجي، وأنه كان وراء تحريك الشارع العربي، واستنادا إلى وثائق كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة

1 - سلام أحمد السواعير، مرجع سابق، ص 23.

2 - سلام أحمد السواعير، مرجع سابق، ص 24.

الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، كما أكد آخرون على أن الموقع في حد ذاته كان له دور فاعل في تحريك الأفراد[1]، للمطالبة بإسقاط الأنظمة العربية التي اعتبرت فاسدة.

انطلاقا مما ذكر نجد أنه حقيقة كان للعامل الخارجي دور يمكن تفصيله أكثر في النقاط التالية:

1-السياسة الأمريكية في المنطقة

مارست الولايات المتحدة عدة ضغوطات على الدول العربية، حيث طالبت الأنظمة العربية بضرورة الإصلاح السياسي، لأنها ربطت بين الإرهاب وانعدام الديمقراطية في المنطقة العربية وتجلة ذلك في مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في عدد من الدول العربية احتلالها للعراق 2003، دعمها لمبادرة الانفصال للجنوب السوداني، التدخل في الصومال، مساندة إسرائيل اللامشروطة في عدوانها على الشعب الفلسطيني، إن هذه التدخلات وغيرها جعلت من الشعوب العربية تعيش في حالة إحباط مما ضاعف من معاناتها[2].

2- تصاعد نفوذ القوى الإقليمية في المنطقة

بعد عجز الأنظمة العربية وجدت القوى الإقليمية الفرصة لتعزيز موقعها في المنطقة، حيث بدأت تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، فتركيا اتجهت صوب تجسيد العثمنة الجديدة، وإيران اتجهت صوب توسيع نفوذها من خلال تجسيد الهلال الشيعي في المنطقة، كل هذا عزز من ضعف الأنظمة العربية.

---

1 – ريم موسى، "مستقبل التغيير السياسي بعد الثورات العربية"، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، أكتوبر 2018، ص 04.

2 – سلام أحمد السواعير، مرجع سابق، ص 24.

3-ثورة الإعلام والاتصالات

وقفت ثورة الإعلام والاتصالات في وجه التعيتم الإعلامي الذي ظل مطبقا لعدة عقود على الشعوب العربية.

تعتبر ثورة المعلومات من بين العوامل التي كان لها دورا في كسر حاجز الخوف لدى المواطن العربي، كما عززت هذه الثورة من مكانة وقوة الحركة الاحتجاجية.

3-الإصلاح السياسي على ضوء ثورات الربيع العربي الواقع والتحديات

إن السؤال الجوهري الذي يمكن طرحه هو كيف كان رد فعل الأنظمة السياسية العربية عقب ثورات الربيع العربي، فكما هو معلوم نتج عن هذه الثورات سقوط أنظمة وبقاء آخرى، فالجديد منها والقديم حاول التكيف مع المعطيات الجديدة.

من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات التي تكفل الإصلاح السياسي وفقا للوضع الجديد:

- الإجراءات المتخذة لتفعيل الإصلاح السياسي أثناء وعقب ثورات الربيع العربي

سقط النظام التونسي وبعده النظام المصري، ثم الليبي، ولذلك سعت بعض الحكومات إلى اتخاذ خطوات استباقية تفاديا لسقوطها، ومنه تم اتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية، كما عملت بعض الأنظمة على الاستجابة لمطالب المحتجين في حدود معينة إلى جانب استعمال القوة في بعض الأحيان.

1-الجزائر

اتخذت الجزائر عدة إجراءات تفاديا لأي انزلاق حيث قامت الحكومة بتعليق الضرائب والرسوم المفروضة على بعض السلع الغذائية الأساسية لاحتواء

الاحتجاجات، ورفعت حالة الطوارئ لكن مع إجراء تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية، كما دعا الرئيس إلى منح حيز لكل الأحزاب السياسية في الإذاعة والتليفزيون، إلى جانب إجراءات أخرى تم اتخذاها، حيث بعد 2011 قام النظام السياسي الجزائري بعدة إصلاحات دستورية.

2-المغرب

وظفت الحكومة المغربية عدة إجراءات إصلاحية أهمها تشكيل العاهل المغربي لجنة كلفت بمراجعة الدستور (مارس 2011) ولقد حددت النقاط الأساسية التي سيتم التركيز عليها في هذا التعديل على ضرورة توسيع الحريات الفردية والاجتماعية، تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، استقلالية القضاء وغيرها من الإجراءات الأخرى.

3-السعودية

اتخذت السلطات السعودية عدة إجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وحتى سياسي. من الخطوات التي اتخذت دعم صندوق التنمية، تخصيص إعانة للعاطلين، ترقية الخدمات الصحية، الإعلان عن إجراء الانتخابات البلدية[1].

4-سلطنة عمان

منح سلطان عمان مجلس الشورة ومجلس الدولة صلاحيات تشريعية ورقابية، كما شكل لجنة لتعديل الدستور.

5-الأردن

قام الملك بإقالة الحكومة وتشكيل أخرى جديدة ، إلى جانب اتخاذ إجراءات لتقييم ومتابعة مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وطالب أيضا بمكافحة الفساد[1].

---

1 – محسن عوصف، علاء شلبي، هايدي علي وآخرون، دراسة حول الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاحي التدريجي والفعل الثوري 2001-2011، ص 24، 25.

رابعا: التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية

يمكن تصنيف هذه التحديات إلى تحديات سياسة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وغيرها.

1-التحديات السياسية

رغم ما اتخذ من إجراءات عقب ثورات الربيع العربي، إلا أن الأنظمة السياسية العربية ظلت تلتزم بالإصلاح السياسي الانتقائي والشكلي، كما يمكن تحديد بعض النقاط التي تشكل تحديا أمام تفعيل الإصلاح السياسي ومنه نذكر:

- ضعف الإرادة السياسية، فالإصلاح السياسي يحتاج إلى نخبة سياسية تؤمن به وتعمل على تجسيده.
- عدم فاعلية المؤسسات الدستورية، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وهذا جراء الضغط المتواصل الموجه ضدها من قبل السلطة الحاكمة.
- نقص الوعي السياسي لدى الأفراد، الأمر الذي جعلهم يعزفون عن المشاركة السياسة.
- انعدام الاستقرار السياسي لدى عدد من الدول العربية.

2-التحديات الثقافية

إن العوامل الثقافية لها دور كبير في عملية الإصلاح السياسي، حيث يمكنها أن تكون قوة دفع أو العكس إذ قد تعرقل العوامل الثقافية مسار الإصلاح، وهنا يظهر دور تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمة وأنماط سلوكه[2].

---

1 – محسن عوصف، علاء شلبي، هايدي علي وآخرون، مرجع سابق، ص 26.

2 – أسامة أحمد محمد الشركسي، **التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي، 2011-2016**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط 2017، ص 19.

3-التحديات الاقتصادية

تتمثل خاصة في ضعف الإمكانيات والموارد إلى جانب الفقر والبطالة، وازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء، الأزمات الاقتصادية، وباعتبار معظم الدول العربية هي دولا ريعية، الأمر الذي جعلها حبيسة الأزمات وسيادتها الاقتصادية مرهونة بالخارج، كل هذا يمثل تحديا للإصلاح السياسي.

وإلى جانب هذه التحديات، هناك أخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية، حيث عرفت مرحلة ما بعد الربيع العربي تدخلا خارجيا في عدة دولا عربية، الأمر الذي ساهم في عرقلة مشروع الإصلاح السياسي.

لكن ماهي الحلول التي يمكن اقتراحها لتجاوز هذه التحديات أو التقليل من آثارها.

خامسا: كيفية تجسيد الإصلاح السياسي في الدول العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي

لا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي إلا بتوفر شروط السياسة، وظروف معينة يمكن ذكر البعض منها:

1- ضرورة تولي قيادات سياسية التي تؤمن بالإصلاح وبتعزيز النهج الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير الشروط التي تعزز النهج الديمقراطي من خلال انتخاب القيادات بكل نزاهة بعيدا عن التزوير.

2- العمل على تعزيز دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني باعتبارهما من القوى الفاعلة في النظام السياسي وبدونهما لا يمكن للإصلاح السياسي أن يحقق الأهداف المنتظرة منه.

3- إعـادة صـياغة التنشـئة السياسـة بمـا يتوافـق مـع الـنهج الـديمقراطي، وهـذا يعمـل علـى تشـكيل ثقافـة سياسـية المسـاهمة التـي تتوافـق مـع الإصـلاح السياسي الذي يستهدف تحقيق النهج الديمقراطي.

4- وضـع نصـوص دسـتورية تكـرس الإصـلاح، وتحـدد الآليـات الأساسـية لتحقيقه.

الخاتمة:

ختامـا للموضـوع نسـتنتج أنّ الأنظمـة السياسـية العربيـة اتجهـت صـوب الإصـلاح حتـى و إن كـان شـكليا أو جزئيـا، نتيجـة للضـغوط التـي مارسـتها البيئـة الخارجيـة و المتمثلـة فـي المشـاريع الأمريكيـة و الأوروبيـة، إلـى جانـب الضـغوطات التـي كرسـتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، دون إهمال دور البيئة الداخلية.

ونظـرا لخطـورة الطـرح الخـارجي للإصـلاح قـدمت الـدول العربيـة فـي اطـار جامعـة الـدول العربيـة أي فـي الإطـار الرسـمي وحتـى غيـر الرسـمي مبـادرات تتوافـق مـع الظـروف الداخليـة للـدول العربيـة،غير أنّ الطـرح الـداخلي لـم يحقـق النتـائج المنتظـرة، ولا أدل علـى ذلـك حالـة الإحتقـان السياسـي التـي أفـرزت مـا يعـرف عنـد الـبعض بثـورات الربيـع العربـي التـي أدخلـت المنطقـة فـي الموجـة الرابعـة مـن الإصلاح السياسي التي لم تتحدد بعد ملامحها.

إنّ هـذا الوضـع يسـتدعي تقـديم مراجعـة جديـدة ، تحـدد الأليـات المناسـبة التـي تكفـل اصلاحا حقيقيا بعيدا عن المشاريع المستوردة.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسية**، عمان: دار مجدلاوي، ط1، 2009،

2- ثناء فؤاد عبد الله، **الآليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط II، 2004.

3- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي'، ط 01 سنة 2001.

4- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسة العربية قضايا الاستمرار والتغير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، سنة 2002.

5- سميرة عامر التير، **الحرب الوقائية والسياسية الأمريكية، في الشرق الأوسط، لبنان نموذجا**، عمان، دار الراية 2015.

6- على محافظة، **حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه**، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 01، سنة 2011.

7- عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته السياسية والاقتصادية والتربوية**، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، ط 01، سنة 2010.

8- حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية**، الجزائر:لمسة، سنة 2017.

9- يوسف البحيري، **نظام الأمم المتحدة في مواجهة تحولات الربيع العربي**، مراكش:المطبعة والوراقة الوطنية الدوديات، ط 01، سنة 2012.

10- ليلى موسى، أحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة 1945- 2000**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة 2001.

11- ريمون حداد، **العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية،** أشخاص العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة، بيروت،.دار الحقيقة، ط 02، 2006.

12- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2008.

13- ثامر كامل محمد، **المجتمع المدني والتنمية السياسية، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 03، 2014.

14- ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،** قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية 2006.

15- عبد الغفار ورشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي،** القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

المجلات:

- سليماني مباركة، السياسة الأمريكية الأوروبية تجاه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، الجزائر والمملكة المغربية نموذجا، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية،** عدد 12، جوان 2019.

- مسلم بابا عربي، "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون،** العدد 09، جوان 2013.

- باري عبد اللطيف، علي شتيوي، الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية'، **مجلة البحوث السياسية والإدارية،** العدد 12/ 2018.

- هناء قصيران، "الإصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تحديات الحراك السياسي العربي،" **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية،** عدد 09، مارس 2020.

- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، **مجلة دفاتر سياسية والقانون** ، عدد 9، جوان 2013.

- حميدة بعوني، ضرورة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،** العدد الثالث، أبريل 2013.

– عبد الرحمان ساسي، "الإصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث، دراسة في فكر محمد عبده، ومالك بن نبي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 05 ،العدد 02 سنة 2021.

– حميدة بعوني، مبادرة كولن بأول للإصلاح، الشراكة الأمريكية، الشرق الأوسطية، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجدل 04، عدد 01، جوان 2013.

– رباحي أمينة، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 04، العدد 01، جوان 2013.

– مصطفى كراوة، ""استراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء مسار برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط، **مجلة آفاق علمية**، المجلد 15، العدد 02 السنة 2023.

– صيلح ربيحة، غربي فاطمة الزهراء، " **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، الملجد 06، العدد 01، سنة 2002.

– وداد غزلاني، كنزة فني، " الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال ألأطلسي في الشرق الأوسط الكبير"، ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمنية، **مجلة الدراسات القانونية**، العدد 07، جانفي 2018، 126.

– فلة قصدالي،" الاستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي وإدارة الأزمات في الشرق الأوسط،" **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

– وفاء بوراس، منطقة جنوب البحر المتوسط في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.

– سيد المين ولد سيد عمر الشيخ، "المنظمات غير الحكومية والسيادة القومية"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 01 سنة 2021.

– بوعلام بوسكرة، "وضعية احترام حقوق الإنسان في الجزائر وفقا لتقارير منظمة العفو الدولية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية**،مجلد 54، عدد 05، مارس 2017.

- نبيل عز الدين جميل، محمود صافي محمود،" أثر التمكين السياسي للمرأة في مصر على تقلد النساء المناصب الحكومية"، **مجلة السياسة والإقتصاد**،، العدد 5، يناير، 2020.
- الهواري بلحاج،" ثورات الربيع العربي، أسبابها، ونتائجها"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 09، العدد 09، العدد 02 ديسمبر 2022.
- لمياء حروش، "الشراكة الأورومتوسيطة السياقات والمسارات،" **دراسات سياسية** 2019/09/24، المعهد المصري للدراسات.
- ريم موسى، "مستقبل التغيير السياسي بعد الثورات العربية"، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات، أكتوبر 2018.

الأطروحات و المذكرات:

1- شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة الجامعية 2014/2013.
2- لقرع بن علي، **المجتمع المدني والتحول السياسي في الأردن والكويت 1989-2006، دراسة مقارنة**، مذكرة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص نظم سياسية مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانيا وهران.

3- مبارك مبارك أحمد عبد الله، **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2006.
4- بتة طيب، **دور الحركات الإسلامية في تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حالة حركة النهضة في تونس** بعد 2011، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم، السنة الجامعية 2019/2018.

5- نفيسة رزيق، **الترسيخ الديمقراطي في الجزائر، المشكلات والأفاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2016/2015.

6- شعبان العيد، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008 إلى 2013**، مذكرة ماستر، كلية العقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

7- مسلم بابا عربي ، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، فرع تنظيم سياسي و إداري' جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

8- محمد زيتوني، **الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية، دراسة حالتي تونس ومصر 2011 – 2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات العربية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2018/2017.

9- عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة، الأزمة السورية 2010- 2014**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة بسكرة.

10- رايق سليم البرايزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف والأدوات والمعوقات**، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية.

11- سميرة طالبي، **سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية، السنة الجامعة 2020/ 2021.

12- محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

13- أحمد باي، **آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي و دور العوامل الخارجية : دراسة مقارنة لحالتي الجزائر و مصر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع تنظيم سياسي و إداري،جامعة دالي براهيم، الجزائر، كلية العلوم السياسية ،2009/2008.

14- سلام أحمد السواعير، **توجهات السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمات الربيع العربي** رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017.
15- أسامة أحمد محمد الشركسي، **التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي، 2011-2016**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط 2017.

المواقع الالكترونية:

1- محمد تركي بني سلامة، **الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية**، جامعة اليرموك، الأردن، تاريخ الدخول 2021/11/05. Politics- dz.com.
2- جاسم محمد دايش، **التحديث السياسي وتوجهاته**، الحوار المتمدن، عدد 5851، 20 أفريل 2018، الاطلاع على 2023/10/05 thhps://www.ahwar.org.

3- الإصلاح السياسي والحركات الإصلاحية في المنطقة العربية، https://www.politics-dz.com الاطلاع 2023/10/01.
4- جيلالي بوبكر، الحركة الإصلاحية الحديثة في العالم الإسلامي وموقف محمد إقبال منها، 06 مارس 2016.
5- تاريخ الدساتير في المنطقة العربية 2004/09/16 swissifa. Chlaval 4098432 الاطلاع على الموقع 2021/11/08.
6- عبد العليم أحمد، "الشرق الأوسط الكبير بن الأمس واليوم"، **الأهرام** 2017/04/12 العدد 47609 gate.ahraw.org.eg الاطلاع يوم 2021/11/22.
7- عبد العليم محمد، "الشرق الأوسط الكبير"، بين الأمس واليوم، **الأهرام** العدد 47609، 2017/04/12 الاطلاع 2021/11/22: gate.ahram.org.eg
8- سيد علي أبو فرحة، ا"لشراكة في العلاقات الدولية، نشأة المفهوم والمستجدات"، **السياسة الدولية** 2021/02/18 siyassa.org-eg/news

9- منى يعقوبيان ،" الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط المبادرة الأوروبية،" **معهد السلام الأمريكي**، الاطلاع 2021/11/13، ص 07. USIP. Org/sites/defauit/files/su 127-arabic. Pdf

10- ناظم عبد الواحد الجاسور، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية،" **مجلة السياسية الدولية**: https://www/iasj.net>iasj>pdf، تاريخ الدخول 2021/11/15.

11- رند عتوم، ماهي المنظمات الحكومية الدولية 2020/10/19، الاطلاع 2023/11/05، الموقع https://lle3arabi.com

12- هيومن رايتس ووتش: الموسوعة 2014/11/27، الاطلاع 2023/11/06: https://www.ljazeera.net.

13- https://www.hrw.org>wr2003

14- 25 janvier 2010 https://www.dw.com

15- النزاعات و احتكار السلطة وراء تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية،2010/05/27 الاطلاع: 2023/11/20 الموقع: https://www.dw.com

16- نص وثيقة العهد، تأكيد العزم على مواصلة الإصلاح الكامل لتحقيق التنمية المستدامة: https://www.addustour.com/articles/399904، الاطلاع 2021/12/10.

17- الميثاق العربي لحقوق الإنسان، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي انعقدت بتونس ماي 2004، تضمن 53 مادة، أنظر النص الكامل على الرابط الميثاق العربي لحقوق الإنسان: http://hrlibrary.umn.

18- النص الكامل لمسيرة التطوير والتحديث والإصلاح على رابط: https://www.aljazeera.net>2004/10.

19- النص الكامل للقمة العربية 2005 في الجزائر على الرابط: https://www.wikiwand.com/ar

20- نص بيان إعلان الخرطوم على الرابط: https://www.alwatan voice.com.

21- النص بيان إعلان دمشق مارس 2008 على الرابط: .thhps://elaph.com>politics>2008

22- البيان الختامي للقمة العربية بسرت على الموقع: وكالة أبناء الإمارات: https://wam.ae>details.

23- النص الكامل إعلان صنعاء: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية" على الرابط: https:// www.swissinfo.ch.ara.

24- النص الكامل إعلان صنعاء: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية" على الرابط: https:// www.swissinfo.ch.ara.

25- نص البيان عبر الرابط: https://www.raya.com 13/01/2004. .

26- نص وثيقة الإسكندرية مارس 2004، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ: رابط الوثيقة: https://www.resear chgate.net/ publication/27234.

27- الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي: https:// cihrs.org. 23/03/2004.

28- مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي، القاهرة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان 2004،.

29- أنور الخطيب، إعلان الدوحة يطالب الأنظمة العربية بإصلاحات سياسية تبدأ من القمة 06/05/ 2004، الاطلاع يوم 2023/11/13: الرابط: https://www.raya.com

30- القاهرة: مؤتمر حول الإصلاح بالعالم العربي: https:// www.raya.com, 06/07/2004.

31- إبراهيم البيومي غانم، مبادرات المجتمع المدني للإصلاح السياسي 2016، الاطلاع 2023/11/13، مركز الحضارة للدراسات والبحوث: https://hadra.center.com.

32- نص تعديلات المادة 76 و الضوابط التي أدخلت عليها،2005/05/16، الإطلاع 12/03/ 2023الرابط:https:// www.aljazeera.net

33- محسن عوصف، علاء شلبي، هايدي علي وآخرون، دراسة حول الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري 2001-2011.

الفهرس

مقدمة 1
الإصلاح السياسي في المنطقة العربية.....4
- تعريف الإصلاح و الإصلاح السياسي.....4
- الإصلاح في اللغة العربية:.....4
الإصلاح في اللغة الأجنبية:.....5
- تعريف الإصلاح السياسي.....6
تعريف الإصلاح السياسي عند بعض المفكرين.....6
تحديد معنى المصطلحات التي لها علاقة مع الإصلاح السياسي.....8
- تعريف التحول الديمقراطي.....8
- العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي.....9
- تعريف الترسيخ الديمقراطي.....9
- التحديث السياسي..... 10
التنمية السياسية 11
- مرتكزات الإصلاح السياسي و مكوناته 12
أ-مرتكزات الإصلاح السياسي..... 12
ب - مكونات الإصلاح السياسي..... 13
1-الإصلاح المؤسساتي:..... 13
2-الإصلاح الدستوري والتشريعي 13
3-إصلاح العملية السياسية..... 14

4-الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي..... 14
- أهداف الاصلاح السياسي و المداخل المفسرة له..... 14
أولا: المشاركة السياسية..... 14
ثانيا: إعادة تنظيم حقل السياسة..... 14
ثالثا: تجديد مصادر الشرعية..... 15
- المداخل المفسرة للإصلاح السياسي (الإطار النظري)..... 15
1-المدخل القانوني والمؤسساتي 15
2-المدخل التحديثي..... 15
3-المدخل الانتقالي..... 16
- كيفية حدوث الإصلاح السياسي..... 16
أولا: الإصلاح من الأعلى (مبادرة من النظام الحاكم)..... 16
ثانيا: الإصلاح عن طريق التوافق..... 17
ثالثا: الإصلاح من الأسفل (من طرف المعارضة)..... 17
- العوامل الدافعة للإصلاح السياسي..... 17
أ-العوامل الداخلية..... 18
ب- العوامل الخارجية..... 18
الإطار التاريخي للإصلاح السياسي في المنطقة العربية موجات الإصلاح..... 19
- أصل الإصلاح 20
- الإصلاحات السياسية في المنطقة العربية..... 20
- الموجة الأولى للإصلاح السياسي 21
-الموجة الثانية من الإصلاح السياسي 24
- الموجة الثالثة من الإصلاح السياسي..... 25
المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية المبادرات الأمريكية و الأوروبية 26

أولا: مبادرة الإصلاح الأمريكية في المنطقة العربية مشروع الشرق الأوسط الكبير و الجديد... 26
1-مفهوم الشرق الأوسط و الشرق الأوسط الكبير 27
2- مشاريع الإصلاح الأمريكية السابقة لمشروع الشرق الأوسط الكبير 28
3- محتوى مشروع الشرق الأوسط الكبير..... 31
4- ردود الفعل العربية اتجاه مشروع الشرق الأوسط الكبير..... 34
5- مشروع الشرق الأوسط الجديد 36
6- كيفية تجسيد الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وفقا للطرح الأمريكي..... 36
7- الأهداف غير المعلنة لمشروع الإصلاح السياسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. 38
ثانيا- المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية مبادرات الأوروبية..... 38
- مبادرات دول الإتحاد الأوروبي للإصلاح السياسي في المنطقة العربية الشراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة) و الإتحاد من أجل المتوسط..... 39
1-الشراكة الأور ومتوسطية (مسار برشلونة) 39
- تعريف الشراكة الأور ومتوسطية..... 40
- ظروف وعوامل نشأة الشراكة الأورومتوسطية 41
- المحاور الأساسية لمشروع برشلونة 42
- تقييم مسار برشلونة..... 44
مشاريع أوروبية أخرى للإصلاح في المنطقة العربية (مشاريع خاصة بالدول) المبادرة الألمانية و المبادرة الفرنسية الألمانية 46
- تقييم المبادرات الأوروبية مقارنة مع المبادرات الأمريكية..... 47
مبادرات المنظمات الحكومية وغير حكومية الدولية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية 48
1-المنظمات الحكومية الدولية..... 49
أ-هيئة الأمم المتحدة والإصلاح السياسي..... 49
- الحلف الأطلسي والإصلاح السياسي في منطقة العربية..... 51

-المنظمات الدولية غير الحكومية 54
- منظمة هيومن رايتس وتش Human Rights Watch..... 56
منظمة العفو الدولية Amnesty international..... 57
الإصلاح السياسي من الداخل: مبادرات جامعة الدول العربية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية 59
أولا: قمة تونس (ماي 2004) 59
ثانيا: قمة الجزائر 22-23 مارس 2005..... 62
ثالثا: قمة الخرطوم (مارس 2006)..... 64
رابعا: قمة الرياض (مارس 2007)..... 64
خامسا: قمة دمشق (مارس 2008)..... 65
سادسا: قمة الدوحة (30 مارس 2009)..... 65
سابعا: قمة سرت الليبية (مارس 2010)..... 65
- تقييم المبادرات الرسمية لجامعة الدول العربية الخاصة بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية 66
المبادرات الداخلية غير الرسمية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية 68
مبادرات المجتمع المدني..... 68
- تعريف المجتمع المدني وعلاقته بالإصلاح السياسي في المنطقة العربية 68
- إعلان صنعاء 12 يناير 2004 69
- وثيقة الإسكندرية مارس 2004..... 72
- وثيقة الاستقلال الثاني، نحو مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية، بيروت 22 مارس 2004..... 79
- إعلان الدوحة 05 يونيو 2004..... 81
- مقارنة بين المبادرات الداخلية الحكومية وغير الحكومية 82

مشاريع حكومية للإصلاح السياسي أنموذج الجزائر..... 83
1-العوامل الداخلية الدافعة للإصلاح السياسي في الجزائر..... 84
أ-العامل السياسي..... 84
ب- العامل الاجتماعي..... 85
ج- العامل الاقتصادي..... 85
- أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ودورها في الإصلاح السياسي: 86
ثانيا: العوامل الخارجية الدافعة للإصلاح السياسي في الجزائر 87
1-الضغوطات الاقتصادية الدولية..... 87
2- الضغوطات السياسية الدولية..... 87
- الإصلاحات السياسية للنظام السياسي الجزائري..... 88
1-الإصلاحات الدستورية والسياسية وفقا لدستور 1989..... 88
2-الإصلاحات الإدارية والاقتصادية وفقا لدستور 1989..... 89
- الممارسة السياسية للإصلاحات السياسية من 1990 إلى غاية 2010..... 90
- أهم الإصلاحات السياسية والدستورية التي قام بها الرئيس بوتفليقة..... 92
- تقييم الإصلاحات السياسية من 1989 إلى 2010..... 92
المرحلة الأولى 1989 إلى 1990..... 92
المرحلة الثانية: 1990- 1995..... 93
المرحلة الثالثة: 1995- 1999..... 93
المرحلة الرابعة 1999 – 2010..... 93
تجربة الإصلاح السياسي في مصر مع مطلع الألفية الثانية إلى غاية اندلاع ثورة يناير 2011 94
المجال السياسي و القانوني للإصلاح..... 94
المجال الاقتصادي للإصلاح..... 96
تحديات الإصلاح السياسي في ضوء نتائج الربيع العربي..... 97

2-أسباب الداخلية و الخارجية لقيام ثورات الربيع العربي..... 98

أولا: الأسباب الداخلية لثورات الربيع العربي..... 98

ثانيا: الأسباب الخارجية لثورات الربيع العربي..... 100

3-الإصلاح السياسي على ضوء ثورات الربيع العربي الواقع والتحديات..... 102

- الإجراءات المتخذة لتفعيل الإصلاح السياسي أثناء وعقب ثورات الربيع العربي..... 102

1-الجزائر..... 102

2-المغرب..... 103

3-السعودية..... 103

4-سلطنة عمان..... 103

5-الأردن..... 103

رابعا: التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في المنطقة العربية..... 104

1-التحديات السياسية..... 104

2-التحديات الثقافية..... 104

3-التحديات الاقتصادية..... 105

خامسا: كيفية تجسيد الإصلاح السياسي في الدول العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي . 105

الخاتمة:..... 106

قائمة المراجع:..... 107